



PROVISIONAL
A/37/PV.95
15 December 1982
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والتسعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، الساعة ٣٠ / ١٠

(فولتا العليسا)

السيد كاي
(نائب الرئيس)

الرئيس :

— الحالة في الشرق الأوسط [٣٤] (تابع)
تقارير الأمين العام

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza
من المحضر .

82-63565/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط: تقرير الأمين العام (A/37/169-S/14953 و Add.1-3 و A/37/525-S/15451)

السيد فيكيس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ بضعة أيام مضت ،

في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، احتفلنا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني . ومنذ بضعة أسابيع فقط ، اتاحت لنا ، في هذه الجمعية العامة ، فرصة الاعراب عن وجهات نظرنا بشأن قضية فلسطين . وفي نفس الوقت تقريبا ، في عدد من اللجان ، أعربنا عن وجهات نظرنا بشأن محنة اللاجئين في الشرق الأوسط ، وبشأن الممارسات الاسرائيلية في المناطق المحتلة ؛ وذلك من بين أمور أخرى متصلة بالموضوع . ومنذ يوم الاثنين كنا نتناول الحالة في الشرق الأوسط .

وكل هذا يعد دلالة على القلق العميق الذي يستشعره المجتمع الدولي ازاء حالة الأوضاع في تلك المنطقة من العالم ، التي تعتبر ، من جوانب عديدة ، مهد حضارتنا . ان مختلف البيانات التي أدلت بها الوفود من جميع أنحاء العالم بشأن مختلف جوانب مشكلة الشرق الأوسط والتي أعربت عن مواقف الحكومات المعنية ، وعطيات التصويت العديدة على مشاريع القرارات التي طرحت أمام هذه الهيئة المهمة ، ونتائجها من حيث التأييد الدولي الذي تم الاعراب عنه ، كل ذلك لا يدع مجالا للشك في حكم المجتمع الدولي أو في الالاحاح الذي يجب أن تواجه به المشكلة .

لقد أشرنا من وقت لآخر الى أن دوام الموقف السائد اليوم في الشرق الأوسط يشكل تهديدا خطيرا للسلم الدولي . وحتى الآن ، فان النزاع المرير قد اقتصر فقط على المنطقة . ومع ذلك ، هناك امكانية حقيقية للغاية لأن تندلع أعمال عدائية أخرى في المنطقة ، يمكن أن تغمر العالم بأسره في نهاية الأمر ، مؤدية الى وقوع كارثة كبرى .

ان الموقف في الشرق الأوسط يؤثر بلا شك في المجتمع الدولي بأسره . ومن المحزن انه رغم أن المجتمع الدولي يحاول على مدى ٣٠ سنة الآن التوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة كلها ، لا يلوح لنا أن هناك حلا في الأفق . وعلى العكس من ذلك ، فان الغزو الاسرائيلي الأخير للبنان ، وذبح الآلاف من المدنيين الأبرياء ، من الفلسطينيين واللبنانيين ، بما فيهم النساء والأطفال العزل الأبرياء ، يدلان بوضوح أننا لسنا قريين من السلام .

ان مسؤولية اسرائيل عن ازدياد الموقف تدهورا في الشرق الأوسط هي مسؤولية ثقيلة . كما أن تحدى اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وللقانون الدولي وللرأي العام العالمي يقتل من امكانيات السلام . ومحاولة اسرائيل الحصول على قبول دولي لنقل عاصمتها الى القدس ، لا يمكن بأي حال من الأحوال ان تعتبر اسهاما في السلام . ان عطيات القمع الوحشية المتزايدة والمستمرة التي تقوم بها اسرائيل ضد السكان المدنيين في الضفة الغربية لا يمكن على الاطلاق أن تعتبر ايساءة سلام . وان اقامة المزيد من المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة وحرمان سكانها العرب الفلسطينيين من الأرض والمياه لا يمكن أن تعتبر تحركات سلمية . ان جهود اسرائيل غير المشروعة لضم مرتفعات الجولان السورية ، والقمع الوحشي للسكان المحليين هناك ، لا تساهم في السلام . وقصف المنشآت النووية في العراق ، فضلا عن أنه بعيد كل البعد عن الاسهام في السلام ، يقدم دليلا آخر على السياسة العدوانية لدولة تعتبر روح المغامرة العسكرية الوسيلة الوحيدة للتعامل مع جيرانها . لقد برهنت اسرائيل بوضوح ، بتصرفاتها حتى الآن ، على أنها لا تقبل حلا لمشكلة الشرق الأوسط يتماشى مع الخطوط الرئيسية التي وضعها المجتمع الدولي بالعمل في اطار الأمم المتحدة . بل على العكس من ذلك ، فقد أظهرت اسرائيل ازديادها لقرارات كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن وقد أوضحت بالأقوال والأعمال أن الحل الذي تتصوره يتحقق بالوسائل العسكرية .

ان حكومة جمهورية قبرص ، انسجاما مع موقف حركة عدم الانحياز التي تعتبر قبرص عضوا فيها ، قد أكدت مرارا وتكرارا أن قضية فلسطين ومشكلة الشرق الأوسط لا يمكن أن تحل الا في اطار التسوية الشاملة والعادلة التي تكفل : أولا ، انسحاب اسرائيل التام والكامل وغير المشروط من كل الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية المتعلقة في عسدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ؛ ثانيا ، الممارسة الحرة لحق الفلسطينيين في العودة السسي ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا واقتلعوا منها ؛ ثالثا ، تحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب

الغلسطيني والممارسة الحرة لهذه الحقوق ، بما في ذلك حق تقرير المصير دون التدخل الخارجي والاستقلال الوطني والسيادة ، وحق إقامة الدولة المستقلة ذات السيادة الخاصة به .

ان حكومة قبرص قد أيدت أيضا بصورة مستمرة الموقف القائل بأنه في أية مفاوضات للتوصل الى حل عادل ودايم للمشكلة الفلسطينية ، ينبغي ان تشارك منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي المشغل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، بصورة كاملة وعلى قدم المساواة مع الأطراف الأخرى . ان موقفنا بشأن ما سبق قد تحدد على أساس اعتقادنا بأن مبادئ تقرير المصير ، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف لكل الشعوب ، تعتبر مبادئ ينبغي ان يتم الالتزام بها بصورة جادة .

ان شعب فلسطين ، مثل شعب قبرص ، قد تم اقتلاعه من دياره وأراضي أجداده ؛ لقد حرم من حقوق الانسان الأساسية ، كما تم استعمار أراضيه المحتلة . وقد تحدث كل من اسرائيل في فلسطين وتركيا في قبرص رغبة المجتمع الدولي ، وأظهرتا الازدراء لقرارات ومقررات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية ، وتحاولان باستخدام القوة العسكرية الاحتفاظ بفنائم حروبهما . ان من حق الشعب الفلسطيني علينا ، ومن حق شعوب الشرق الأوسط علينا ، ومن حق شعوب العالم كله علينا أن نضمن أن يجبر غزاة أراضيها على أن يتخلوا عنها وأن أولئك الذين يخضعونها ويقمعونها سوف يضطرون الى تحريرها وأن أولئك الذين ينكرون عليها حقوق الانسان سوف يجبرون على احترامها .

مرة أخرى نجدد التزامنا رسميا باقرار السلم والعدل في الشرق الأوسط وفي كل بقاع العالم ونعرب عن صادق أملنا بأن جهودنا جميعا سوف تؤدي الى تحقيق هذا الهدف .

السيد ثونسبرغ (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ترى حكومتى أن الموقف

الراهن ، غداة اندلاع آخر للخصومات المسلحة ، يختلف عن المراحل السابقة لهذا النزاع المأساوي . من ناحية ، هناك تحرك ملحوظ يجرى في الوقت الراهن في الرأي العام والرسمي في العديد من البلدان لم يعترف به تماما في الماضي ، الا وهو أنه ينبغي تنفيذ التطلعات القومية للشعوب الفلسطينية اذا ما أردنا حلا دائما لنزاع الشرق الأوسط .

ومن ناحية أخرى ، هناك مخاطر تبدو الآن أكبر من أي وقت مضى بأن الشعب الفلسطيني سوف يمنع فعلا لفترة طويلة قادمة من ممارسة حقه في تقرير المصير .

كما نرى ، هناك اختيار يواجه الشعب الفلسطيني ، وتحديد أكبر منظمة التحرير الفلسطينية ، التي لا شك تتمتع بتأييد ساحق بين الفلسطينيين . ما لم تنتهز الامكانيات الجديدة الناشئة لا جساء المفاوضات المضمونية دون السماح بضياح هذه الدفعة ، فان النزاع والاحباط للتطلعات القومية للفلسطينيين سوف يظلان دون حل في المستقبل القريب .

ان نوايا حكومة اسرائيل فيما يتعلق بالأراضي التي تحتلها منذ ١٩٦٧ تعلن عنها بشكسل سافر وصريح .

ان سياسة حكومة اسرائيل هي ادعاء السيادة على الضفة الغربية المحتلة على الأقل . وهذه السياسة تبدو وانها تعني أن المنطقة سوف تندمج في دولة اسرائيل مثلما تدعي حكومة اسرائيل بأنها فعلت ذلك فيما يتعلق بالقدس . ولأغراض عطية بالنسبة لمرتفعات الجولان السورية . اننا نرفض ادعاءات اسرائيل بالسيادة على الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . ان هذه الادعاءات ليس لها أساس في القانون الدولي . انها تغفل كذلك الحقوق المشروعة للفلسطينيين وحقوق الدول الأخرى في المنطقة . كما اننا لا نقبل محاولات حكومة اسرائيل بخلق الحقائق بقصد ادامة سيطرة اسرائيل على الضفة الغربية .

ان الخطط المختلفة التي قدمت في الشهور الأخيرة لا تاحة اطار لمسعى مجدد لسلام شامل انما هي دليل على طابع العجلة الكامن وراء الموقف الراهن . اننا نرحب بهذه الجهود ونؤيد ما تتطلع اليه من ايجاد طرق بناءة لحل لب مشكلة النزاع . وينفس هذه الروح نرحب بالحوار المتجدد بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن .

ويحدونا أمل خالص في أن تكون حكومة اسرائيل على استعداد تام للاستجابة لعروض اجراء مفاوضات حقة تقوم على أساس الاعتراف الصريح من جانب جميع الأطراف بحق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة معترف بها . وفي يوم الخميس الماضي تمت الاشارة الى التعهد الرسمي بهذا الخصوص الوارد في اعلان استقلال اسرائيل .

المؤشر وكما يتفق على منظمة التحرير الفلسطينية ومعظم حكومات الدول العربية بأن تعترف فعلياً بوجود دولة اسرائيل فانه يتفق أيضا على اسرائيل أن تواجه بشجاعة وجود شعب فلسطين بتطلعاته الوطنية المشروعة . ويجب على اسرائيل أن تدرك انه لا يمكن أن تكون هناك مفاوضات أو اتفاقات يشترك فيها الشعب الفلسطيني الا اذا ما قبلت منظمة التحرير الفلسطينية كطرف على قدم المساواة في مثل هذه المفاوضات أو الاتفاقات .

لقد شهد العام الماضي سلسلة من التطورات تتعلق بالنزاع العربي - الاسرائيلي . ان المؤشر المشترك لهذه التطورات يبدو انه قدر متزايد من النشاط في دعم المصالح الاسرائيلية . كما تراها حكومة اسرائيل بمختلف الوسائل . لقد سنحت لنا فرص جملة لمخاطبة هذه الجمعية في دورات

استثنائية طارئة دعيت الى الانعقاد استجابة لتجدد المسألة ، ومن ثم لن أكرر تعقيبات حكومتي وآراءها حول مختلف الأحداث .

ولكن أود أن أقول مرة أخرى أن حكومتي تواصل تأييدها لمطلب مجلس الأمن بأن تسحب إسرائيل قواتها العسكرية من لبنان فوراً ودون قيد أو شرط . ان سلامة لبنان وسيادته ينبغي أن تكون موضع احترام من جانب جميع الأطراف المعنية .

اننا نعتقد أن هناك وعياً متزايداً في جميع الدوائر بشأن المشكلة السياسية التي تتضمن ملايين الأشخاص لا يمكن أن تحل بالاستمرار في استخدام القوة . وسوف نرى أن غزو إسرائيل للبنان لم يقربنا من حل المشاكل الأساسية للنزاع كما أن التكتيك الارهابي لا يمكن أن يدعم قضية فلسطين بأية صورة من الصور .

لم يعد من المعقول ، حين مراعاة مدى ودقة الأسلحة الحديثة ، أن نعرف " الحدود الآمنة " بمعناها العسكري . ان الأمن لا يمكن أن يتحقق الا بالاعتراف المتبادل والاحترام والثقة . وخطا ، أود أن أؤكد من جديد موقف السويد بأن مبادئ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لا تزال وثيقة الصلة بأى جهد يبذل من أجل ايجاد تسوية طابطة دائمة للنزاع في الشرق الأوسط . وفضلا عن ذلك ، ينبغي مراعاة الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين مراعاة تامة ، بما في ذلك حقهم ، اذا ما رغبوا ذلك ، في اقامة دولتهم المستقلة .

السيد لمسيير (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تجرى مناقشة الحالة في الشرق

الأوسط هذا العام بعد أشهر قليلة من حرب مد مرة شنتها اسرائيل ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني . حرب جديدة تدرج في سجل اسرائيل على حساب المزيد من الالام والحمران لهذين الشعبين . ان الأحداث الدامية التي بدأت في شهر حزيران /يونيه الماضي قد زادت بوضوح من حدة التوتر في المنطقة وأنزلت ضربة قوية بالآمال التي يعلقها البعض على ايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط . لقد تردى الوضع في هذا الجزء من العالم تردى كبيرا حتى أن الشرق الأوسط يمكن أن يخوض مواجهة طامة ذات آثار على العالم أجمع لا يمكن تقييمها . ان هذا التردى الواضح للوضع قد شغل انتباه مجلس الأمن والجمعية العامة ، التي اجتمعت عدة مرات في دورات استثنائية لمناقشة هذه المشكلة .

ومنذ الدورة الأخيرة اتخذت قرارات عديدة في الجمعية العامة في كل من دورتها الاستثنائية الطارئة التاسعة والدورة الاستثنائية الطارئة السابعة الستة بالاضافة الى مجلس الأمن . ولكن للأسف لم تتغير النتيجة . فهذه القرارات كذلك التي سبقتها انضمت الى السجلات المتخمة في هذه المنظمة بسبب رفض اسرائيل المستمر الانصياع الى هذه القرارات بحجة انها لا تفي بمتطلبات أمنها . هذا الرفض اتضح مؤخرا في تحد سا فر عندما أمر حكام اسرائيل بغزولبنان متجاهلين قواعد القانون الدولي تجاهلا تاما . وقد اتضح ذلك في الاسراع بانشاء المستعمرات في الأراضي المحتلة ما يبين النوايا الحقيقية لواضعي هذه السياسة .

هذان الاجراءان وحدهما يلخصان الاستراتيجية الجهنمية التي تحاول اسرائيل تنفيذها في الشرق الأوسط ، والتي تأكدت مع مرور الوقت ، بالرغم من بقوله هؤلاء الذين يحاولون جعلنا نعتقد أن دولة اسرائيل الصغيرة محاطة من جيرانها العرب وأن وجودها يتعرض للخطر . وقد شهدنا في لبنان طوال ثلاثة أشهر عدوانا وحشيا قامت به آلة الحرب الاسرائيلية ضد دولة ستقلة ذات سيادة عضو في هذه المنظمة . لقد نشر المعتدي ، الذي حاول دون شك أن ينزل ضربة قاضية بالمقاومة الفلسطينية ، النار في لبنان وآراق الدماء في شوارعها مستخدما أكثر الأسلحة تطورا ، بعضها محظور استعماله . ولم يتردد أمام الخسائر في أرواح عشرات الآلاف من المدينة البرية ولا أمام نطق النار الذي ألحق الخراب بمدن وقرى بأكلها . أما العاصمة اللبنانية ، بيروت ، فقد تعرضت لحصار خانق واكبه القصف المدمر غير الانساني . وقد ترك سكانها بلا غذاء وبلا ماء دون أي اعتبار لقواعد القانون الدولي بصورة عامة والحياة الانسانية بصورة خاصة .

وكما لو لم تكن هذه المأساة كافية فقد توج المحثون الاسرائيليون أعمالهم القذرة بتنظيم احدى أفظع المذابح في عصرنا ، ارتكبت في مخيم الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا بعد أن كانت الأعمال العدائية قد توقفت .

في الحقيقة قررت اسرائيل منذ زمن طويل تصفية زعماء المقاومة الفلسطينية . وهذا لا يدهشنا لأن هذا النوع من الأعمال قامت به دائما الدول الاستعمارية ضد كل من يحاول رفع راية الحرية . ان اختيار تصفية شعب في نهاية عصرنا هذا للقضاء على قضيتهم ولفدنها الى ما لا نهاية أمر يدهشنا ويعيد الى أذهاننا ذكرى الاربينات .

لقد خضع يهود أوروبا في ظل الاحتلال النازي لأشد المحن قسوة ، وقد أهدرت أدميتهم وذبحوا بلا رحمة . وقد كنا نتوقع من شعب عانى هذه المعاناة ان يكون أكثر تقديرا لحياة الانسان عن أي شعب آخر ، ومن ثم يكون أكثر احساسا بمعاناة الآخرين . لكن للأسف ، كانت هذه النظرة خاطئة ، لاننا نشهد اليوم مأساة رهيبة لم يقم بدورها الشعب الفلسطيني فيها سوى اسرائيل ، التي تحاول يائسة منذ ٣٥ عاما القضاء على أي أثر لأولئك الذين تضطهدهم على أمل دفن قضيتهم والحكم عليهم بالنسيان .

وحيث ان اسرائيل لم تتمكن من اخماد صوت هذا الشعب ، فانها تحاول جاهدة على مر السنين أن تقلل من قدر أبطاله في نظر الرأي العام العالمي بأن تطلق عليهم لقب الارهابيين . واذ كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد لحأت الى السلاح ، فذلك لان الشعب الفلسطيني قد أخرج من دياره بقوة السلاح . وما من أحد يستطيع أن يحرم شعبا نزعت ممتلكاته ويعيش في المنفى من محاربة العدو . ان هذا واجب مقدس وعلاوة على ذلك ، فكم من الشعوب كان يمكنها اليوم أن تصل الى الاستقلال دون كفاح ودون قتال ؟

اننا نعتقد ، فضلا عن ذلك ، ان البعض قد تعقب ارهاب الدولة في منطقة الشرق الأوسط ، على انه نظام حكومة . وسواء كان ذلك في الضفة الغربية ، او في قطاع غزة او في مرتفعات الجولان ، فالهدف الاسرائيلي واحد لا يتغير ، ألا وهو استخدام جميع الوسائل اللازمة لتجريد العراك العرب من أملاكهم ومنحها لمستوطنين اسرائيليين جدد ، وبذلك يتم تدريجيا ازالة السكان العرب والفلسطينيين من الأراضي العربية المحتلة من أجل تسهيل ضمها .

ان اسرائيل تستعد الآن ، بعد ضم القدس ، والجولان ، لضم الضفة الغربية ، حيث يربو عدد المستوطنات على ١٣٠ مستوطنة ، وسوف يصل عدد المستوطنين قريبا الى مائة ألف . وقد كتب انتوني لويس ، في مقاله في النيويورك تايمز ، بتاريخ ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ما يلي :

" ان حكومة بيغن انما تهدف الى توطئ مائة الف مستوطن في الضفة الغربية بأسرع ما يمكن . وهي تقول ان هذا الرقم من شأنه أن يكون حشدا هائلا وبقا كبيرا للغاية ، لا يمكن لأية حكومة اسرائيلية ان توافق فيما بعد على سحبه من المنطقة . (النيويورك تايمز ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ ، القسم ألف ، ص ١٥) .

هذا هو هدف بيغن ، وهو دليل اضافي يوضح سياسة الامر الواقع المحببة الى قلوب الزعماء الاسرائيليين ، والتي يعتقدون انها ستمكنهم من اعطاء شكل محدد لحلمهم باسرائيل الكبرى .

وتعتزم اسرائيل السى جانب تغيير الطابع الديموغرافي للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وضمها تدريجيا ، أن تغير الطابع الجغرافي لبعض الأراضي التي تحتلها . وذلك بشق قناة تربط البحر الميت بالبحر الأبيض المتوسط . وبالإضافة الى ما ينطوى عليه هذا المشروع من آثار اقتصادية واجتماعية ضارة بالسكان الفلسطينيين والاوروبيين ، يعد تنفيذه انتهاكا للقانون الدولي ، وخرقا للقرارات ذات الصلة لهذه المنظمة .

ومما لا شك فيه ، ان هذه الممارسات والمقررات التي تتخذ من جانب واحد ، لن تسهل من مهمة الأمم المتحدة ، التي تتناول المشكلة الخطيرة للشرق الأوسط منذ أكثر من ٣٥ عاما . فهذه المقررات والممارسات لن تؤدي سوى الى اثاره المشاعر في منطقة الشرق الأوسط على حساب أى أمل في الحل ، لان سياسة القوة والامر الواقع ، التي لم تكف اسرائيل عن تطبيقها باسم الظاهرة الغربية التي تسميها الأمن ، ستؤدي في النهاية الى تفاقم مشكلة انعدام الأمن في المنطقة . من الذى يحتاج في نهاية المطاف الى الأمن ؟ هل هي اسرائيل التي يقال انها رابع قوة عسكرية في العالم ؟ أم الشعب الفلسطيني المضطهد ؟ أم البلدان العربية الأخرى المجاورة ، التي لا تزال تطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية من أراضيها ؟ ان الاجابة واضحة ، ولست في حاجة الى أن أفضل هذه النقطة .

اننا نعتقد ان الوقت قد حان ليجاد حل شامل وعادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط ، قائم على أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بفلسطين وبالأراضي العربية المحتلة . بعد خمس حروب دموية ، وبعد سنوات طويلة من المعاناة التي يعجز عنها الوصف ، والخسارة الفادحة في الأرواح والموارد الاقتصادية ، تتضح حقيقة واحدة ألا وهي ، الحاجة الملحة والحتيية لوضع حد لمأساة الشرق الأوسط . وأن مزيد من التأخير من شأنه ان يعرض السلم لخطر أن يتفلسب عليه التوتر والغوضى المتصاعدين ، خاصة وان موقف اسرائيل كان ولا يزال يتمثل دوما في الرفض القاطع لبحث أية تحركات للعرب نحو السلم .

واليوم تفتتح أمامنا آفاق جديدة . وهي تتكون من خطط متنوعة للسلم اقترحتها مؤخرا أطراف

مختلفة . وهي وفقا لنظام تسلسلها الزمني : أولا ، الخطة الفرنسية المصرية المقدمة لمجلس الأمن في تموز/يوليه ١٩٨٢ . ثانيا ، خطة الرئيس رونالد ريغان الواردة في بيانه بتاريخ ١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ . ثالثا ، خطة فاس التي اعتمدت في أعقاب اجتماع القمة العربي الثاني عشر في ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ . ورابعا ، خطة الرئيس الراحل ليونيد بريجنيف رئيس الهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الأعلى ، المقترحة في ١٥ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ .

وتعلق بلادى أهمية كبرى على كل هذه المقترحات ، ادراكا منها - كما هو الحال دائما - للحاجة الى أن يبدأ المجتمع الدولي ، في النهاية ، عملية السلم الكفيلة بأن تفضي الى حل شامل وعادل ودائم لهذه المشكلة .

لقد اتضح بجلاء ابان مؤتمر فاس حماس البلدان العربية ومن بينها تونس لأية مبادرة بتسوية تقوم على الشرعية الدولية . ففي تلك المناسبة ، توصلت مجموعة البلدان العربية الى نقطة تحول تاريخية ، تفتح الطريق أمام تطلعات جديدة لسلم دائم . وقد تحدد بجلاء تام في تلك الخطة العربية مبدأ أساسيان هما : انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ، واعترافها بحقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وفي اقامة دولتهم تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ؛ وحق جميع دول المنطقة في السلم بمقتضى ضمانات من مجلس الأمن . ان خطة فاس القائمة على الشرعية الدولية ، وبصفة خاصة ، على أساس قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، بشأن مبدأ اقامة دولة فلسطينية ، تلك الخطة التي تتبع من التقدير الواقعي للحالة في الشرق الأوسط ، انما تأخذ في الاعتبار مبادرات السلم التي أعلنت في الآونة الأخيرة . وتكمن ميزتها أيضا في حقيقة أنها تقدم الوسائل المحددة والملموسة لتنفيذ هذه المبادرات .

ان الواقعية والتمسك بالسلم اللذين تميزت بهما البلدان العربية ، وبلغا أوجهما في خطة فاس ، انما يميزان أيضا تطلعات الشعب الفلسطيني الى السلم والأمن . ذلك الشعب الذي أوضح في فاس - عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية رغبته في اقامة السلم الذي طال انتظاره في الشرق الأوسط .

ولا يسع بلادى الآن إلا أن تشيد بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالشعب الفلسطيني الذى تمثله لهذا الشعور الصادق الذى اتضح بجلاء تام عن طريق اسهامها في اجتماعات مؤتمر القمة العربي الأخير ، وانضمامها الى القرارات البناءة التى اتخذت هناك ، تلك القرارات التى نشعر أنها ملائمة تماما لاستعادة السلم والقانون والعدالة في المنطقة .

ان تلك المنظمة التى واجهت ببطولة فائقة العدوان الاسرائيلي الأخير والتي اشتركت في المفاوضات المتعلقة ببيروت ، انما تظهر للعالم أجمع الدليل على وجودها كطرف أساس من أطراف النزاع .

ورغما عن أن اسرائيل رفضت خطة فاس ، كما رفضت غيرها من الخطط الأخرى ، بما فيها خطة ريغان ، باللجوء الى تكتيكها المفضل ألا وهو تحدى الشرعية الدولية وانكارها ، فان بلادى تعتبر ان مقررات فاس قد أعطت العمل العربي المشترك قوة دفع جديدة تتجلى في الاتصالات التى تمت بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ولجنة ال٧ لمؤتمر القمة العربي .

ويحدونا الأمل أن تؤدي الجهود الجديدة المبذولة الى فتح الطريق أمام هذا النزاع الخطير للتوصل الى حل شامل وعادل ودائم . ونكون بذلك قد انتهزنا فرصة تاريخية لاعادة السلم والأمن الى منطقة قاست من هذا النزاع والى شعوب عانت طويلا .

وقبل أن أختتم حديثي أود أن أذكر فقرة من الرسالة التي وجهها الرئيس بورقيبة الى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وذلك بمناسبة الاحتفال بيوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني ، حيث قال :

" يتعين على العالم أجمع ، وخاصة على منظمة الأمم المتحدة ، استخدام كل الوسائل المتاحة لاستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه في تقرير مصيره ، وفي اقامة دولة مستقلة في وطنه تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد . ان استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه تكمن في انصاف هذا الشعب الذي عانى منذ أربعة عقود من النفي ومن محنة الحرب . واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه تعني كذلك احترام الشرعية والآداب الدولية ، وهي أيضا تنفيذ حقيقي للمبادئ التي تدافع عنها الأمم المتحدة " .

السيد وصي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الحالة

الراهنة في الشرق الأوسط هي نتيجة مباشرة لتشويه حقيقة تاريخية ، حيث أن شعبا أجنبيا قد فرض على العالم العربي بانشاء اسرائيل . ومن جراء هذا العمل ، أنكر على الشعب الفلسطيني حقه الأساسي في تقرير المصير ، هذا الشعب الذي طرد من بلده وترك شريدا . ودولة اسرائيل الجديدة - التي احتضنتها بعناية احدى الدولتين العظميين الرئيسيتين ، العضو الدائم في مجلس الأمن ، وأمدتها بمساعدات اقتصادية وسياسية وعسكرية هائلة - قد تزايدت طبيعتها العدوانية تجاه البلدان العربية المجاورة لها . وفي انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، عن طريق سلسلة من الحروب الدفاعية المزعومة ، احتلت اسرائيل بعض الأراضي العربية ، وهي ترفض الانسحاب منها متحدية القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن . وهكذا فان اسرائيل هي المسؤولة الوحيدة عن خلسق التوتر في الشرق الأوسط ، وتهديد السلم والأمن الدوليين .

ان اسرائيل برفضها الانصياع للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن قد أحبطت كل المحاولات التي قامت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن لايجاد حل شامل ودائم وسلمي للحالة في الشرق الأوسط . ان اسرائيل تتشدد بالسلم ، ولكنها تواصل احتلال الأراضي العربية ، بما في ذلك القدس ، وليس ذلك فحسب ، بل انها تستعمرها وتغير طابعها العربي الأصيل . وهي ترفض قبول حق الفلسطينيين في تقرير المصير كما ترفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ممثلهم الشرعي الوحيد . لقد قصفت المنشآت النووية العراقية ، وضمت مرتفعات الجولان السورية ، وبعد ذلك اجتاحت لبنان ، وهي ترفض اليوم الجلاء عن هذا البلد . هل هذا هو مثال البلد المحب للسلم الذي تتظاهر به اسرائيل ؟

وقد لاحظ الأمين العام في تقريره ما يلي :

" وبعد هذه السنوات الكثيرة من النقاش فان المسائل التي تفصل الأطراف المتعارضة أضحت الآن معروفة جيدا . ويبدو لي أن هناك قدرا كبيرا من الاتفاق على أن التوفيق بين الآماني الأساسية والمصالح الحيوية لكل الأطراف المعنية يقتضي أن تتوفر في التسوية الشروط التالية : انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة ، التي يتعين أن تشمل الآن الأراضي المحتلة في لبنان ؛ واحترام وقرار سيادة كل دولة في المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وحقوقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها بما من من التهديد بالقوة أو استعمالها ؛ وأخيرا ايجاد تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية تقوم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حق تقرير المصير . وفي هذا الصدد ، تبقى مسألة القدس أيضا ذات أهمية رئيسية " . (A/37/525 ، الفقرة ٩٠)

ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، ترى بنغلاديش أن العناصر الأساسية لأي خطة سلمية معقولة يجب أن تكون كالا لا يتجزأ ، يتمثل في تسوية شاملة ، كل جزء فيها مرتبط بالآخر . واننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن تصور أي حل في الشرق الأوسط لا يأخذ في الاعتبار بشكل كامل التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني . ونعتقد أن أي بحث لقضية فلسطين

يجب أن يستند الى المبادئ الأساسية التالية : أولا ، ان قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط ، وبالتالي لا يمكن تصور حل لمشكلة الشرق الأوسط دون أخذ حقوق الشعب الفلسطيني في الاعتبار؛ ثانيا ، يجب أن تنفذ حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في العودة الى دياره ، وفي تقرير المصير ، والاستقلال ، والسيادة الوطنية ؛ ثالثا ، لا بد من مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة ، مع كل الأطراف الأخرى ، بالاستناد الى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ؛ رابعا ، لا يجوز اكتساب الأراضي بالقوة ، وينبغي على اسرائيل أن تنسحب بالكامل من كل الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك مدينة القدس ؛ خامسا ، أن يكون هناك تفهم أكبر لقضية الشعب الفلسطيني العادلة .

وبالتالي ، فقد أعربت حكومة بنغلاديش عن ارتياحها العميق للنتائج الناجمة التي توصل اليها مؤتمر قمة رؤساء الدول العربية الذي عقد في فاس . وترحب بنغلاديش بحرارة بخطة السلم العربية التي اعتمدها مؤتمر القمة ، وتعتبرها انجازا تم تحقيقه بالنيابة عن ٩٠٠ مليون مسلم في العالم ومن أجلهم . وهي تعتقد أن هذه المبادرة يمكن أن تؤدي الى سلم في الشرق الأوسط والى تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني البطل ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة فلسطينية مستقلة ، تكون عاصمتها القدس . وهذا يمثل في رأينا الحل الشامل والعاقل والدائم للحالة في الشرق الأوسط .

السيد سينكلير (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما فتئت وفود عديدة على مر السنوات القلائل الماضية تؤكد ، في معرض مناقشاتنا بشأن مسألة الشرق الأوسط ، ان الوقت يكاد ينفذ . ان الأحداث الأخيرة التي وقعت في لبنان ، وخصوصا ما أظهرت هذه الأحداث امكانية وقوعه في ذلك البلد ، أو في أى جزء آخر من المنطقة ، قد دلت بصورة مؤلمة الحقيقة وراء التأكيد بأن الوقت ينفذ ، وأكدت بصورة أبرز سهولة تعرض الحالة في الشرق الأوسط للخطر وتد هورهدا . ان مجرد تصور بيروت ثانية - وربما الأسوأ من ذلك - يعطي ظابعا جديدا من الالاحاح لههدا المناقشة ، وبالأحرى لكل بحث لمستقبل الشرق الأوسط .

ان هذه المناقشة بالتالي تجرى تحت سيف ديموقلين اذا جاز القول . لقد فرغ صبر الشعب الفلسطيني ، وهذا مفهوم تماما ، بعد ما يربو على ثلاثة عقود من النفي والتشرد . وقد فرغ صبر الدول والشعوب العربية أيضا بسبب التأثير المقلل الذى يقع في عقد ادهم والذى يمثله سلوك اسرائيل التوسعي والعدواني . ان المعتدى يهدد بمزيد من العدوان وباطالة الاحتلال . وفي هذه الأثناء تزداد حدة التوتر ويزداد الخطر الذى يحيق بالسلم والأمن .

وفي رأينا تكمن جذور الخطر الذى يتهدد السلم والأمن في تصادم المفاهيم الخارجية لأهمية منطقة الشرق الأوسط ، المفاهيم التى تعتبر هذه المنطقة ساحة لمواصلة ما يعتقد انه المصالح الحيوية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية . وكثيرا ما تُطمس مصالح شعوب المنطقة في هذا التصادم للمصالح الخارجية المتصورة ، وتتعرض معادلة الشرق الأوسط المعقدة بحد ذاتها الى تعقيد أكبر وبالتالى تصبح الحلول أكثر صعوبة وأبعد منالا . لذلك نحتاج في تناولنا لحل لمسألة الشرق الأوسط الى أن نضع في مقدمة افكارنا مصالح الشعوب في المنطقة المعنية . وأى حل نحاول تحقيقه لا يأخذ تلك المصالح أولا وقبل كل شيء في الاعتبار ، سيفشل لا محالة .

غير أن الخطر الذى يتهدد السلم والأمن في المنطقة لا يكمن في القوى الموجودة داخل المنطقة نفسها أقل مما هو موجود خارجها ، وهنا أعني دولة اسرائيل ، التى أسفرت أطماعها وأيد يولوجيتها وممارساتها واحتقارها للقانون الدولي وللمعدالة ، عن التوتر وعدم الاستقرار اللذين يثيران قلقا عميقا ليس في منطقة الشرق الأوسط وحسب ولكن لدى المجتمع الدولي بأسره . فبعهد أن طرد الاسرائيليون الفلسطينيين من ديارهم وحولوا شعب تلك الأمة الشامخة الى لاجئين استولوا

على أراضيهم وممتلكاتهم ، وهم يفرضون ، انطلاقاً من سياسة الأمر الواقع ، احتلالاً غير شرعي لأجزاء من أراضي أربع دول مجاورة . ويتعرض سكان هذه الأراضي المحتلة يوميا الى المضايقات والقمع ، على يد الدولة المحتلة . وفي هذه الاثناء تبذل محاولات بصورة منهجية لتغيير الطابع العرقي والتركيب الديموغرافي للأراضي المحتلة . وقد دلت الاسرائيليون ، طوال سنوات احتلالهم ، على عزمهم بـالـهـوادة على التمسك بالأراضي التي استولوا عليها ، بل التوسع فيها . وبعد أن وضعوا أنفسهم فوق كل القوانين وفوق مبادئ ميثاق الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ، أباحوا لأنفسهم الحق في الاعتداء على أية دولة في المنطقة - وكل هذا باسم ما يسمونه مصالحهم الأمنية . وتجعل هذه السياسات والممارسات مجتمعة من الشرق الأوسط بؤرة خطيرة للتوتر ، وتجعل السعي الى السلم في المنطقة أكثر صعوبة .

ان جهود المجتمع الدولي في السعي الى هذا السلام قد وصلت الى طريق مسدود منذ عدة سنوات . وقد أضافت الحرب الأخيرة في لبنان بعداً جديداً من التعقيد لتلك المشكلة حيث يسعى المحتلون الاسرائيليون مرة أخرى الى فرض شروطهم مقابل التخلي عن احتلالهم . ان الدعم التقليدي الذي تحصل عليه اسرائيل من صديقتها القوى والمحسن اليها قد أسهم بقدر كبير في الوصول الى هذا الطريق المسدود . وعن طريق هذا الدعم وحده تمكنت اسرائيل من أن تبقى على موقف تحدى المجتمع الدولي ، محبطة بالتالي جميع الجهود الرامية الى التوصل الى حل نهائي لمشكلة الشرق الأوسط .

ان المفاوضات الشاملة بشأن التوصل الى تسوية سلمية في الشرق الأوسط أمر معترف به على الصعيد العالمي بصفته السبيل العملي الوحيد لحسم هذا النزاع المستمر . وعناصر هذه التسوية معروفة جيداً .

ففي المقام الأول يتعين استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في دولة مستقلة خاصة به . وقد تم التأكيد تكراراً على انه قبل أن يعترف المجتمع الدولي بالدولة اليهودية ، اعترفت عصبة الأمم بصورة مشروطة بوجود الشعب الفلسطيني كأمة مستقلة . وقد أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء دولة فلسطينية كما أوصت بإنشاء دولة يهودية . ان اسرائيل

هي التي حالت دون قيام تلك الدولة الفلسطينية . وحق الشعب الفلسطيني في أن تكون له دولته أمر لا يقبل الشك . وقد برهنت الأحداث الأخيرة في لبنان من جديد على مركزية القضية الفلسطينية لحل مشكلة الشرق الأوسط .

وبالمثل تعترف الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي بأنه يتعين ان تشارك جميع الأطراف المعنية في أية مفاوضات تعنى بمستقبل الشرق الأوسط ، على قدم المساواة ، وبالتالي ان يمثل الشعب الفلسطيني في مثل هذه المفاوضات ، مثله الذي اختاره ، منظمة التحرير الفلسطينية .

ثانيا ، ينبغي أن تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي التي تحتلها منذ ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس . وقد أعلنت الأمم المتحدة عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة . ان يتناقض ذلك مع العيشاق ويصعد حدة التوتر بين الدول في المنطقة ، مضيافا بذلك الى عدم استقرار المنطقة بأكملها . كما أن تصور اسرائيل لاحتياجاتها الأمنية قد توسع أيضا مع كل اكتساب جديد ، وأدى هذا الى خلافات أكبر مع جيرانها .

ثالثا ، لجميع الدول في المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، الحق في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا . ان أمن اسرائيل وأمن جيرانها جانبا لعملة واحدة . وان اسرائيل لن تجد الأمن الذي تسعى اليه باحتلال أراضي جيرانها وشن الأعمال العدوانية عليها . ذلك الأمن لا يمكن تحقيقه الا اذا تخلت اسرائيل عن سياساتها التي تزعم استقرار جيرانها .

ان الوصفة السابقة لتسوية الشرق الأوسط ، التي نادى بها طويلا حركة عدم الانحياز ، تحظى بالتأييد الساحق للمجتمع الدولي .

ودون التقليل من أهمية التطورات السلبية لا تعتقد غيانا أن صورة الشرق الأوسط صـورة الكآبة المطبقة . فقد تم التقدم بعدد من المقترحات أثناء الأشهر الأخيرة من مختلف أوساط المجتمع الدولي ، محاولة لكسر طوق الجمود حول الشرق الأوسط . وتظهر هذه المقترحات ، وخصوصا مقترحات اجتماع القمة العربية المعقود في فاس بالمغرب ، حرصا بالغا على منع تصاعد العنف في الشرق الأوسط وعلى اعطاء زخم جديد للجهود الرامية الى البحث عن سلم مضمون ودائم في تلك المنطقة .

وهي وفد بلادى ان فرض السلم في الشرق الأوسط يستتعرز اذا لم تعتبر الدولتان العظيمتان الرئيسيتان هذه المنطقة حلبة لتصارح النفوذ بل منطقة تسمى فيها دول ذات سيادة الى تقدمها على أساس مصالحها واحتياجاتها ، ومنطقة يعيش فيها الشعب الفلسطيني دون دولة .

واننا نعترف دون شك بأن للدول العظمى الرئيسية دور تقوم به في حمل الأطراف المعنية على الاجتماع حول مائدة التفاوض . ولكن التأييد التلقائي لطرف واحد ، سواء كان على صواب أو خطأ ، لن يساعد في عملية السلام . بل انه يشجع صلف الطرف المعني وانتهاكه الصارخ المنتظم لميثاق منظماتنا وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، الأمر الذي ينال بصورة خطيرة من تحقيق الهدف المتمثل في سلام آمن وعادل . ويجب على إسرائيل من جانبها أن تدرك بأن مستقبلها وأمنها لا يمكن تحقيقهما عن طريق المواجهة والعدوان وإنما بتطوير التعاون مع جيرانها على أساس الثقة المتبادلة ، والاحترام المتبادل للسيادة والتسوية السلمية للمنازعات . ويجب على إسرائيل أن تنصاع لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط . ويحدو وفدنا وطيد الأمل بأن هذه المناقشة للجمعية العامة بشأن مسألة الشرق الأوسط سوف تستفيد من الاهتمام السائد فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط ، وتساعد في تعبئة مزيد من الجهود الدولية لاعطاء دفعة أعظم لعملية السلام في تلك المنطقة .

السيد هيلسكوف (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني

أن أتحدث بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي . منذ تناولنا مسألة الشرق الأوسط في المناقشة بشأن هذا البند أثناء الدورة العادية الماضية للجمعية العامة ، فإن الحالة في تلك المنطقة قد ازدادت تدهورا ، وتصاعدت حدة التوتر . لقد كان هناك استمرار وتكثيف للنزاعات وأعمال العنف الجديدة في تجاهل لقرارات مجلس الأمن المتكررة وانتهاك للقانون الدولي ولأبسط المبادئ الإنسانية . وقد استحوذت المشاكل المتعلقة بالشرق الأوسط على اهتمام مجلس الأمن والجمعية العامة أيضا . ومن الضروري أن يدرك الجميع الآن أنه يجب وضع حد في النهاية لهذه السلسلة المدمرة من العنف في المنطقة .

وكان من أبرز الأحداث المؤسفة الغزو الإسرائيلي للبنان في حزيران / يونيو الماضي والاضطراب الذي أسفر عنه في ذلك البلد . إن الدول العشر تددين بشدة الغزو الإسرائيلي للبنان . ولا تزال تدرك بعمق مدى الخسارة الفادحة في الأرواح ، والمعاناة

الرهيبة وفداحة التدمير الشامل الذي حل بالسكان المدنيين ، وتعرب مرة أخرى عن تعاطفها وتؤكد من جديد تضامنها مع ذلك البلد الصديق . ولقد آثرت مذبحه المدنيين الفلسطينيين الوحشية في بيروت لدى الدول العشر الشعور بالصدمة والاشمئزاز ، وقد أدانت بشدة هذا العمل الاجرامي .

ان الأحداث المأساوية في لبنان وتزايد حدة التوتر في الأراضي المحتلة تؤكد ان الحاجة لتسوية شاملة عادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي أصبحت اليوم أكثر الحاحا من أي وقت مضى . كما أن هذه الأحداث تؤكد أيضا أنه لا يمكن ايجاد سلام حقيقي أو استقرار في المنطقة ما لم يتم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

وفي رأى الدول العشر أن المبادئ التي تشكل أساس التسوية السلمية للنزاع العربي الاسرائيلي قد وردت في اعلان البندقية في ٣٠ حزيران /يونيه عام ١٩٨٠ وفي البيانات التالية بشأن هذه القضية ، وجميعها كما نعتقد غني عن التعريف . وقد أعلنت الدول العشر مؤخرا في بيانها الصادر في بروكسل في ٢٠ ايلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، بأن هذه التسوية يجب أن تقوم على أساس مبادئ أمن جميع دول المنطقة ، بما في ذلك الاعتراف بحق اسرائيل في البقاء ، وحق الفلسطينيين في تقرير المصير ، مع كل ما يتضمنه ذلك الحق ، والعدالة لجميع الشعوب ، والاعتراف المتبادل من قبل كافة الأطراف المعنية .

وانطلاقا من قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، لاتزال الدول العشر على قناعة بأن هذه المبادئ أساسية ويجب الاعتراف بها والتوفيق بينها . ان التزامنا بحق اسرائيل في العيش بأمن وسلام هو أمر أساسي وثابت ، وهذا ينطبق أيضا على تمسكنا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير مع كل ما يعنيه ذلك . وهذا النهج واضح تماما في المبادرة الفرنسية المصرية المعروضة أمام مجلس الأمن حاليا . ومما يشجع الدول العشر ان هذه المبادئ والحاجة الى التوفيق بينها تحظى بقبول متزايد باعتبارها الأساس لتسوية شاملة عادلة ودائمة .

اننا نرحب بالمبادرة الامريكية الجديدة التي وردت في بيان الرئيس ريغان في ١ ايلول /سبتمبر ١٩٨٢ . فانها تتيح فرصة هامة للتقدم السلمي بشأن القضية الفلسطينية

وتعتبر خطوة للتوفيق بين التطلعات المتعارضة للأطراف المعنية . وعلى كافة الأطراف أن تنتهز ، دون تأخير ، الفرصة المتاحة حالياً لبدء عملية التقارب المتبادل مما يؤدي إلى تسوية سلمية شاملة .

في هذا الصدد ، اننا نبرز أهمية البيان الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات العربية في فاس في ٩ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، والذي نرى أنه يعبر عن الإرادة الجماعية لكافة المشاركين ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، للعمل على تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط يشمل جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل . ونحن نجدد مطالبتنا الآن باستجابة بناءة من جانب اسرائيل . وتناشد الدول العشر كل طرف من الأطراف أن يتحمل مسؤولياته الدولية دون أي تردد . وهي تتوقع من كل طرف من الأطراف أن يكف عن تجاهل قرارات مجلس الأمن وأن يعرب عن موافقته الصريحة على هذه القرارات . وتذكر الدول العشر برغبتها في أن ترى الشعب الفلسطيني قادراً على تحقيق مطالبه بالوسائل السياسية وعن طريق التفاوض . وتعتقد الدول العشر بأنه لانجاح المفاوضات يجب على الشعب الفلسطيني أن يلتزم بها ، ولهذا فإنه يجب أن يمثل في المفاوضات . وبالتالي ، فإن موقف الدول العشر لا يزال على ما كان عليه ، وهو أن تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات .

وبينما نعترف بوضوح ان الدول المعنية مباشرة هي التي عليها أن تتفاوض بشأن التسوية السلمية بنفسها ، الا أن الدول العشر نظراً لعلاقتها الوثيقة والمصالح المشتركة التي تربطها بالشرق الأوسط ، فإنها سوف تستمر في تعزيز تسوية سلمية على هذه الأسس . وسوف تبقي وتوسع من اتصالاتها مع كافة الأطراف للمساعدة على تحسين الظروف المواتية للتفاوض بغية تحقيق هذا الهدف .

ان الدول العشر تعاود تأكيد تمسكها باستقلال وسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية ، وهي عناصر أساسية للسلم في المنطقة ، وللجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية لتعزيز الأمن والوفاق الوطني ، وتناشد جميع من يهمهم الأمر دعم سلطة الحكومة مع تجنب أية اجراءات تؤدي إلى تقويض هذه السلطة . وهي تدعو اراقة الدماء في لبنان ، بسبب خلافات داخلية أو عن طريق أعمال عنف خارجية .

في رأى الدول العشر أن إقامة سلام دائم في لبنان يتطلب الانسحاب الكامل والسريع للقوات الاسرائيلية من ذلك البلد ، وكذلك رحيل جميع القوات الأجنبية ، باستثناء تلك المفوضة من قبل حكومة لبنان ، تلك الحكومة التي يجب أن تبسط سلطتها بالكامل على التراب الوطني للبنان . وسوف تهدد الدول العشر أية جهود تهدف الى تحقيق ذلك . ان الدول العشر تلاحظ بقلق أنه رغم مختلف الجهود التي بذلها المتفاوضون هناك . لم يتم احراز تقدم يذكر حتى الآن نحو انسحاب القوات الاسرائيلية والسورية والقوات الأخرى . ان استمرار هذا الوضع يشكل خطراً على سلامة أراضي لبنان ووحدته ، ويحمل مخاطر كبيرة للمنطقة بكاملها . ويمكن أن يتم انسحاب القوات الأجنبية بصورة تدريجية ، ولكن ينبغي أن يتم في فترة زمنية محددة وقصيرة ووفق ظروف تسمح للسلطات اللبنانية بممارسة حقوقها في السيادة بالكامل على لبنان بأكمله .

لقد أبدت الدول العشر بالفعل استعدادها للاسهام في حل المشاكل ، وبصفة خاصة ، بتقديم تأييدها لمراقبي الأمم المتحدة ولقوات الأمم المتحدة التي أنشأها مجلس الأمن وكذلك القوات متعددة الجنسيات في بيروت التي تشارك فيها دولتان من الدول العشر .

لقد عبرت الدول العشر مرارا عن قلقها العميق ازاء الحالة الانسانية السائدة في لبنان وأكدت الحاجة الى الالتزام ، بصورة صارمة ، بالمبادئ الانسانية المعترف بها من كافة .

لقد ساهم الاتحاد الأوروبي ، والدول الأعضاء فيه ، في عطيات المعونة الانسانية فـي لبنان . وتؤكد الدول العشر من جديد استعدادها للمساعدة في اغاثة واعادة بناء ذلك البلد .

والدول العشر تقدر بعمق عمل الاغاثة التي قامت بها في لبنان الوكالات الدولية المختلفة في أكثر الظروف صعوبة . وهي تدعو جميع الأطراف لتتعاون مع الوكالات المسؤولة ، وكذلك مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، التي أوكل اليها مجلس الأمن ، على أساس مؤقت ، مهاماً اضافية هامة في المجالين الانساني والاداري .

لقد اتاحت الفرصة للدول العشر في اللجنة السياسية الخاصة لتعبر عن قلقها ازاء التـسردى المستمر للوضع في الأراضي المحتلة . ان الدول العشر تعلق أهمية كبرى على جميع الأمور التي تؤثر على حقوق السكان في الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل منذ ١٩٦٧ وتتنظر ، بقلق عميق ومتزايد ،

الى سياسة اسرائيل في المنطقة خلال العام الماضي ، التي أدت الى تصاعد التوتر واستمرار الاضطراب . ان الدول العشر تشعر بقلق عميق ، بصفة خاصة ، ازاء السياسة الاسرائيلية بشأن المستوطنات . وقد بلغ هذا القلق ذروته باعلان الحكومة الاسرائيلية عن نيتها في توسيع برنامج الاستيطان . وتكرر الدول العشر أنها تعتبر أن اقامة المستوطنات الاسرائيلية ، وتغيير البنيان الديمغرافي وحقوق الطكية في الأراضي المحتلة ، أمور تتعارض مع القانون الدولي ومع مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب ، الوارد - ضمن أمور أخرى - في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٧٦) . ان الدول العشر تطالب اسرائيل بأن تضع حدا الآن لهذه السياسة غير الشرعية والمخربة التي تعد عقبة خطيرة في طريق التقدم نحو السلام ، وصفة خاصة ، بأن تلغى قرارها الأخير المتعلق بتوسيع برنامج المستوطنات .

وتؤكد الدول العشر مرة أخرى أنها تعتبر أن اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على جميع الأراضي المحتلة . وهي تؤكد من جديد أن القرارات الاسرائيلية المتعلقة بالقدس الشرقية ومرتفعات الجولان تتعارض مع القانون الدولي وبالتالي فهي باطلة في نظر الدول العشر .

وفي مكان آخر ، تعتبر الدول العشر أن انسحاب اسرائيل من سيناء في ٢٥ نيسان / ابريل الماضي كان مرحلة هامة في تطور العلاقات بين اسرائيل ومصر وفي بدء عطية السلام في الشرق الأوسط تشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٧٦) .

ان الدول العشر قلقة ، الى درجة كبيرة ازاء استمرار النزاع المسلح بين العراق وايران . ان هذا النزاع ، الذي أدى الى اراقة الدماء والى معاناة انسانية ، يعد نزاعا مدمرا لكلا البلدين وينطوي على مخاطر محتلمة وظاهرة ، تهدد أمن واستقرار المنطقة . وتذكر الدول العشر بأنها اتخذت دائما موقفا مؤيدا لانها القتال والتسوية التفاوضية ، وانها قدمت تأييدها الكامل لمختلف الجهود التي بذلت من أجل ايجاد تسوية سلمية لهذا النزاع . وتدعو الدول العشر بالحاح الى ايجاد تسوية سلمية وفقا للمبادئ المعترف بها من المجتمع الدولي ، كتلك التي أصدرها مجلس الأمن بالأمم المتحدة . ان الدول العشر تؤكد من جديد استعدادها لتأييد كل جهد يتجه الى السلام .

وهي مستعدة للاسهام ، في أى وقت وبأية طريقة تبد وللطرفين المتنازحين مفيدة لاعادة السلام بين البلدين ، وهي كذلك تعتبر أن هناك امكانية للتعاون في اعادة بناء البلدين ، عندما تتوقف الأعمال العدائية .

وفي الختام ، ان الدول العشر مقتنعة بأنه يجب أن يبذل كل جهد لا تتهاز الفرص الحالية لتحقيق تقدم حقيقي نحو السلام في الشرق الأوسط . وبينما تقدر الدول العشر بالكامل تعقد القضايا المحيطة بالموقف ، فانها تؤكد من جديد أن تلك المشكلات يمكن ، بل ويجب أن تحل دون اللجوء الى استخدام القوة . وسوف تواصل العمل على تحقيق هذا الهدف بأفضل ما لديها من وسائل .

السيد الصباغ (البحرين) : ان النزاع العربي الاسرائيلي هو الموضوع القديم الجديد ، الذى طالما استأثر أكثر من غيره باجتماعات الجمعية العامة ومناقشاتنا الطويلة واستحوذ على اهتمام الرأى العام العالمي . وهذا أمر طبيعي نظرا لأهميته وخطورته ، فهو يتعلق بنشر الاستقرار واستتباب الأمن في منطقة الشرق الأوسط .

منذ أربعة وثلاثين عاما ، واسرائيل تمارس اعتداءاتها الوحشية على جاراتها البلدان العربية ولا هوادة أورحمة . ولقد فقد الشعب الفلسطيني أرضه ووطنه وتعرض لاضطهاد لا مثيل له في تاريخ الشعوب .

ان اسرائيل تبرر افعالها وعدوانها على الشعبين الفلسطيني والعربي بأنه للدفاع عن النفس وحماية الأمن الاقليمي . والغدائيون في عرفها اراهابيون . وتصف العطيات الدفاعية ، التي يوجهونها ضد الجيش الاسرائيلي والمستوطنين المستعمرين ، بأنه اهاب يجب اجتثاه من جذوره . وتزعم انها تمارس اجراءات أمنية مشروعة ضد مخربين مجرمين خارجين على القانون والشرعية الدولية .

ان المجتمع الاسرائيلي في تكوينه وتركيبه يأخذ الشكل العسكري ، ويظهر هذا واضحا في تركيب المستعمرات الاسرائيلية الاستيطانية . وكل فرد من أفرادها يحمل سلاحا بشكل دائم . وكثيرا ما تعرض سكان الضفة الغربية العزل للهجمات المسلحة والقتل من قبل هؤلاء المستوطنين المسلحين .

ان هناك حقيقة ناصعة لا تستطيع اسرائيل نكرانها وهي ان الشعب الفلسطيني ومعه الشعب العربي ظلا يخوضان ومنذ ثلاثة عقود حربا حقيقية ضد الاستعمار الصهيوني الاستيطاني المتسلط على ديارهم واقدارهم من أجل الحصول على حقوقهم المغتصبة .
 والمجتمع الدولي يدرك اليوم ان اسرائيل هي أول من أدخل العنف والمذابح والارهاب في المنطقة . ومذابح دير ياسين وكفر قاسم وقبية خير شاهد على ذلك . وقد توجت اسرائيل أعمالها الارهابية أخيرا بمذابح مخيمات شاتيلا وصبوا في لبنان . والمجتمع الدولي بل والاسرائيلي شاهدان على ذلك . وهذه بعض الحقائق اسوقها على سبيل المثال لا الحصر . فان الكونت برنادوت ابن عم جلالة ملك السويد وكان سياسيا بارزا ومبعوثا خاصا للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ قد بذل مساعيه الحميدة للتقريب بين العرب واليهود وايجاد سلام عادل ودائم في فلسطين . لقد كان ضحية للارهاب الصهيوني وقتل بالفعل في احد شوارع القدس .

ان على اسرائيل ان تكف عن نعت الفلسطينيين المتطلعين الى الحق والعدل بالارهابيين ، وعن وصف الانتفاضة الشعبية الصامدة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتخريبية . فالفلسطينيون يسعون في الواقع الى التحرر . وان المقاومة العنيدة التي يظهرونها بين الحين والآخر انما يهدفون من ورائها الى تحقيق ذاتهم واستقلالهم .

ان قضية فلسطين في حقيقة الأمر لهي انسانية وسياسية في آن واحد . ولقد اعترفت الغالبية العظمى من الدول بفلسطين ككيان سياسي مستقل . فالجمعية العامة اصدرت القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الذي بموجبه اعترفت بوجود مراقب فلسطيني في الأمم المتحدة يشارك في المداولات والمناقشات . ان الشعب الفلسطيني هو حجر الزاوية لأي سلم دائم في منطقة الشرق الأوسط . وله كل الحق في اقامة دولته على ترابه الوطني وفي اطار السيادة والاستقلال . ان تحقيق هذا الهدف سيساعد حتما على اقامة مجتمع التسامح والمحبة والتعايش بين الشعوب والديانات والثقافات كما كان الحال قبل قيام اسرائيل . ان الديانة اليهودية قد نشأت في هذا الشرق الزاخر بالقيم والمبادئ وذلك مع الديانتين السماويتين المسيحية والاسلامية ، وسط اجواء من التسامح والتعايش بين المجموعات العرقية والدينية والثقافية .

ان قيام اسرائيل قد زاد من الانقسامات الاقليمية والنزاعات وعدم الاستقرار في المنطقة . وان اسرائيل تدخل في مصاف الدول الأكثر عسكرية في العالم حسب تقارير المعاهد العسكرية

الاستراتيجية الموثوقة وذلك بما تملك من ترسانة عسكرية وجيش قوى . وهي تنتج أسلحة متطورة مدرة . وان هذا التوجه يخدم سياستها التوسعية العدوانية الطامعة تجاه جيرانها . فقد احتلت اسرائيل وبسطت نفوذها الفعلي على ما يتراوح ما بين ٥٠ و ٦٠ في المائة من الأراضي في الضفة الغربية ، كما اخضعت هضبة الجولان السورية لسيادتها وضمت قبل ذلك مدينة القدس متحدة بذلك المجتمع الدولي وقرارات الامم المتحدة . وقصفت المفاعل النووي العراقي في ح�يران /يونيه ١٩٨١ وحذرت بأنها ستقوم بغارات مشابهة على أية منشآت نووية جديدة . وهي اليوم تحتل لبنان وتكرس وجودها العسكري وترفض سحب قواتها منه . وطائراتها الحربية مستمرة في طلعاتها الاستكشافية في المجال الجوي للبنان وبعض الدول العربية . وتقوم الآن باثارة الفتن الطائفية وخلق الشقاق وزرع الخلافات في لبنان بين المسيحيين والمسلمين الدور . وقد حولت في الماضي روافد نهر الأردن وتحاول اليوم تحويل المجارى المائية في لبنان . وهي تستعد لشق قناة ضخمة بين البحرين الأبيض والميت لتخدم خططها التوسعية الاستيطانية . واقدت على اغلاق جامعة بيرزيت وهددت الأساتذة بالطرد اذا استمروا في تأييد نفوذ منظمة التحرير المتنامي في الضفة الغربية . ان اسرائيل دولة محتلة وليس لها اي حق في القيام بهذه الأعمال غير الشرعية في الأراضي العربية المحتلة . وهذا يعتبر انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة التي تحدد حقوق وواجبات الاحتلال العسكري .

ان تكريس الاحتلال الاسرائيلي بتطاول السنوات لن يغير كثيرا من الحقائق التاريخية القائمة . وعلى اسرائيل ان تدرك وخاصة بعد احتلال لبنان ان العنف والارهاب لن يحلا قضية الشرق الأوسط وهذا ما أثبتته الحقائق والقرائن . ولا حاجة للقول ان اسرائيل دولة عدوانية تعتمد الحرب أسلوبا وسلوكا في الحياة وانها متعطشة للعنف والتوسع مشيعة الرعب ومهددة السلم والأمن في المنطقة . وهدفها فرض الابتزاز على المجتمع الدولي وزيادة التوتر وتوسيع مناطق النزاع في الشرق الأوسط من أجل تعزيز وجودها ونشر نفوذها . وهي تتهم الدول العربية ظلما برصد الميزانيات الضخمة للتسلح واقامة ترسانات السلاح . وهي تفعل هذا لصراف النظر عن ترساناتها العسكرية الضخمة التي تهدد دول المنطقة كلها وتعرض الأمن والسلم للخطر . وتنصب

نفسها شرطيا في المنطقة مستغلة تفوقها التقني والاستراتيجي ، كما تمارس الابتزاز الذري من أجل الضغط والتخويف واخضاع المنطقة لنفوذها المطلق .

من ناحية أخرى ترتبط بحلف استراتيجي مع جنوب افريقيا النظام العنصرى البغيض الذى يمارس القمع والاضطهاد ضد الشعوب الافريقية ويحول دون مطامحها في تحقيق الحرية والتقدم والكرامة .

ان استمرار الحرب بين العراق وايران الجارتين المسلمتين من شأنه ان يخلق توترا دائما في هذه المنطقة الحساسة ويعرض السلم والأمن الدوليين لمخاطر كثيرة . وان اسرائيل تستغل هذا النزاع وكذلك القوى الكبرى في المنطقة للاستقطاب وزيادة النفوذ والتدخل . وان الاستقرار في المنطقة لأمر حيوى وهام ليس لبلدان هذه المنطقة فحسب وانما لأمن ورخاء العالم أجمع .

لقد أصبح من المؤكد ان التنديد والادانة بالأعمال العدوانية الاسرائيلية غير كاف وانه لا بد من اتخاذ اجراءات تنفيذية رادعة يتبناها المجتمع الدولي ضد اسرائيل ، فيلزمها بالشرعية الدولية وباحترام ميثاق الامم المتحدة وقراراتها ومبادئ القانون الدولي .

وفي كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ عارضت حكومتي فرض اسرائيل لقوانينها وولايتها وادارتها في مرتفعات الجولان السورية اثر نظر القضية في مجلس الامن . وأيد مجلس الأمن مشروع القرار الذي نص على فرض جزاءات الزامية على اسرائيل ، ومنها أحكام الفصل السابع من الميثاق . الا ان صوت امريكا الوحيد حال دون معاقبة المعتدى .

الا أننا نأمل ألا يكون السلم الحقيقي والشامل في الشرق الاوسط أمرا بعيد المنال ، وأن نكثف جهودنا من أجل تسوية حقيقية لقضية فلسطين واقامة دولة فلسطين وليس تحقيق حكم محلي ذاتي . لا بد ان من اقامة جسور الثقة واعطاء النزاع العربي الاسرائيلي الأهمية القصوى والأولوية في ايجاد الحل العادل ، لانه محور التوتر الدولي . ولا تفوتنا هنا الاشارة بمبادرة مؤتمر فاس للسلام ومبادرة الرئيس رونالد ريغان للسلام . فهما تتطويان على عناصر ايجابية لتسوية سلمية عادلة .

ورغم ان تحقيق السلام الدائم قضية شائكة ومعقدة للغاية ، فان الآمال لا تزال معقودة فسي أن تتمكن الأمم المتحدة مستقبلا من الزام اسرائيل باحترام الشرعية الدولية ، واحترام قراراتها وميثاقها ، وتحقيق أمل الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .

السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انشغلت هذه الجمعية

طوال معظم أيام الاسبوع الماضي بالشرط الأول مما أصبح نقاشا دائما للحلقتين المعنوتين " قضية فلسطين " و " الحالة في الشرق الأوسط " . ولم تشمل الحلقة الاولى الكثير مما يشجع على الأمل فسي تيسير التقدم على طريق السلام . ومن المؤسف أيضا أن امكانيات المناقشة التي يتيحها بند جدول الأعمال المفترض أن قيد البحث هنا لم تستخدم . فمن الجلي ، ونحن نقرب من ختام هذه المناقشة ، ان ثمارها لن تكون أكثر مما اسفرت عنه صنوها من حيث التحليل البناء والمقترحات الايجابية .

ان الحالة في الشرق الأوسط ، على نقيض التصوير الخاطيء الذي أصبح تقليديا في هذه المناقشة ، لا تقتصر على منطقة تشكل ٤ر . في المائة من مجموع الاراضي التي تسمى تسمية صحيحة بالشرق الأوسط . ان منطقة الشرق الأوسط هي منطقة شاسعة تضم أرضا ممتدة دون انقطاع أكبر بكثير في حجمها من الولايات المتحدة أو الصين . وكما أتاحت لي الفرصة لأشير من على هذه المنصة في الاسبوع الماضي ،

فان الدول العربية الواحدة والعشرين - وهي لا تؤلف قطعا جميع دول منطقة الشرق الأوسط - تحوز على منطقة تبلغ مساحتها ٥٠ مليون ميل مربع ، أى ما يزيد عن ١٠ في المائة من مساحة أرض العالم . ان الشرق الأوسط كذلك غني بالموارد المعدنية ، وليس أقلها البترول الذى تجد الحضارة الحديثة نفسها معتمدة عليه .

ان هذه الثروة التي لم تكن معروفة من قبل هي أحد الجذور الرئيسية في التناقضات الكامنة في المنطقة . ولم تحلب الثروات الجديدة الوثام او الوفاق الاجتماعي لشعوب المنطقة . ان التناقض بين الغنى الفاحش والفقر المدقع يواكبه التوتر بين التقدم الاجتماعي والتطرف السياسي . فهناك القمع والاستغلال الصارخ لمجموعات اجتماعية بكاملها وحرمان السكان المدنيين من حقوق الانسان واستغلالهم من جانب نظم أقيمت على نحو غير ديمقراطي وكل هذه عوامل تجتمع لقلقة المنطقة على نطاق له آثار لا يمكن انكارها على الحالة في العالم قاطبة .

وفي هذا السياق فان من الجلي أن مشكلة العرب الفلسطينيين ليست هي القضية الرئيسية في هذه المنطقة ولا في عصرنا . وبكل ما ينطوى عليه النزاع العربي الاسرائيلي من مرارة وتعقيد ، فانه لا يشكل سوى أحد مراكز التوتر والعنف في الشرق الأوسط بين كثير من المراكز . وهو بشكله هذا بعيد عن أن يكون أهمها . والواقع ان النزاع العربي - الاسرائيلي هو محصلة لتلك التوترات الواسعة النطاق بدلا من أن يكون سببها ، وان جميع هذه التوترات كانت سوف تحدث حتى لو لم تكن اسرائيل قائمة لتستخدم كبر فدايا ملائما لأوجه اخفاق العرب وقصورهم . وقد ألفت حولية معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام لعام ١٩٨٠ الضوء على أحد هذه الأوجه في الكلمات الآتية :

" جلبت الزيادة المتفجرة في أسعار البترول الخام ثروات سريعة وجديدة لبعض دول

الشرق الأوسط تستخدم نسي المشتريات الباهظة الثمن من الأسلحة الحديثة والمعدات العسكرية فضلا عن الاستثمار في مشاريع الهياكل الاساسية الخاصة بها " .

ان الرابطة بين بترول الشرق الأوسط والأسلحة أمر لا جدال فيه . ان الدول الأربع الرئيسية المصدرة للبترول هي أيضا الدول الرئيسية التي تستورد الأسلحة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا . كما ان كونها أيضا الدول الأربع التي تنصدر النقاش في هذه الجمعية ليس من قبيل المصادفة . ان الدول

الرئيسية في شبه الجزيرة العربية قد انفتحت ، على سبيل المثال ، ١٤٥ بليون دولار امريكي على المعدات العسكرية في عام ١٩٧٩ ، أي أكثر مما تنفقه بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي السبعة مجتمعة ، وهي ايطاليا ، والبرتغال ، وبلجيكا ، والدانمرك ، وكندا ، والنرويج ، وهولندا . ان التواطح العسكري بين ايران والعراق قد تطلب أيضا نفقات باهظة في الآونة الاخيرة ، ففي عام ١٩٧٩ تلقت العراق أسلحة أكثر من أية دولة أخرى في العالم الثالث ، وكان ذلك قبل أن يرسل صدام حسين التكريتي بقواته عبر شط العرب . وأشارت الفا ميردال الحائزة على جائزة نوبل للسلام ، في كتابها " لعبة نزع السلاح " الصادر عام ١٩٧٩ انه قريبا :

" ستحصل الكويت بسكانها الذين يقربون من مليون نسمة على واحد من أحدث النظم

الحديثة للدفاع الجوي " .

ولا يسع المرء الا ان يفترض ان هذا النظام الدفاعي سيكون لازما لهذه الدولة لمواجهة جيرانها المتعطشين للاراضي في الشمال .

ولئن كان لدى الجمعية متسع من الوقت لاغتنام كل ذريعة متصورة للتهجم على دولتي فانه من الواضح انه ليس لديها الوقت لتناول التوافه التي أشير اليها ، رغم اننا هنا ظاهريا بصد مناقشة الحالة في الشرق الاوسط . ومن ثم فسوف أحاول ان أحلل بايجاز بعض هذه المنازعات الراهنة في المنطقة . ولكن أود أن الحظ ، على سبيل التقديم لمقطع عرضي تحليلي موجز ، انه منذ عام ١٩٤٨ كان هناك ٣ انقلابا ناجحا في البلدان العربية وعلى الأقل ٤ انقلابا فاشلا . ان عشرين من رؤساء الدولة أو رؤساء الوزراء العرب قد اغتيلوا ، وبلغ مجموع حوادث القتل السياسي أكثر من ٨٢ حادث . ومعظم هذه الحوادث المؤسفة كان منطويا على أعمال تخريب من قبل دول أخرى من الدول التي يطلق عليها الدول العربية " الشقيقة " .

وان نتمعن مليا في بعض العوامل المشتركة في ١٢ نزاعا مسلحا تدور رحاها الآن في الشرق الأوسط ، فلنتوقف أولا عند الجناح الشرقي للمنطقة .

هناك على الشواطئ الشمالية للخليج الفارسي ، يوجد نظامان غير مستقرين ، لا يزالان يسحق كسل منهما الآخر ، ويعرضان زهرات شبابهما للاغتيال الجماعي . لقد استمرت حرب العراق مع ايران بلا هوادة على مدى ٢٧ شهرا الآن . ووفقا للنشرة المتعلقة بالنفقات العسكرية العالمية ، لقي ما يقرب من ٣٥ ألف شخص حتفهم حتى اليوم ، على كلا الجانبين في تلك الحرب ، ومن الواضح أن هذا التقدير انما يتسم بالحذر نظرا للحشود الهائلة من القوات المشتركة في هذه الحرب . وكما ذكر مراسل " كريستيان سينايس مونيتور " في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ :

" لا يزال الجنود العرب والایرانيون يخرون صرعى ، وجالغ طائلة من الأموال تذهب طعاما لالات الحرب ، ولا تزال امكانية حدوث أزمة حقيقية في الخليج الغني بالنفط غير معدودة " .

ما يشير الاهتمام - وان كان لا يثير الدهشة - ان هذه الجمعية لم تترانه من المناسب أن تناقش تلك الحرب ، ولم نسمع عن اقامة أى معرض في مقر الأمم المتحدة يكرس للمضحايا التعساء لتلك الحس الاستبدادية ، وكذلك تشريد أكثر من مليونين نتيجة للحرب العراقية الايرانية ، وهي مشكلة كبيرة للاجئين خلقها العدوان العراقي ، تتضائل امامها حتى أرقام وكالة الأمم المتحدة للاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الجالغ فيها بالنسبة للاجئين العرب الفلسطينيين . وان المرء ليتساءل عما اذا كان لم يحن الوقت بعد لبحث اقامة وكالة خاصة على غرار وكالة الأمم المتحدة للاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لتناول هذه المشكلة الحادة للاجئين .

لقد وصل حكام العراق خلال العقدين الماضيين الى ذروة القوة في الأنطاط الدموية للغاية . وكما كتب لورانس مينارد في مجلة فوربيس في ١٨ آب / اغسطس ١٩٨٠ :

" ان الرئيس صدام حسين قد برز كواحد من أكثر الحكام الذين يمارسون القمع الوحشي في التاريخ الحديث " .

لعل الممثلين يذكرون انه قبل وقت ليس بالطويل ، من نشر هذه المقالة اشترك صدام حسين التكريتي في تنفيذ حكم الاعدام لقتل ١٥ من كبار قادة حزب البعث ، وبعضهم من أقرب مستشاريه . ان ما يبدأ في القمة ، فانه بلا شك سوف يستشري بين صفوف النظام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعتذر لممثل اسرائيل عن مقاطعة بيانـه .
ان ترغب ممثلة العراق في أن تتكلم بشأن نقطة نظامية وانني أعطيها الكلمة .

السيدة الطريحي (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرجو من الرئيس
أن يطلب من ممثل الكيان الصهيوني أن يلتزم بالنظام الداخلي وألا يستمر في مناوآته المعروفة تماما
والتي استخدمها عدة مرات في الجمعية لتحويل الانتباه عن الفظائع التي ترتكبها اسرائيل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة لممثل اسرائيل .

السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اعتدنا ، بطبيعة الحال ،
على هذا النوع من السلوك ، فتحت قناع النقاط النظامية تهذل المحاولات لخلق الفوضى .
ومثلة العراق هذه بصفة خاصة لها سجل طويل في خلق عدم النظام تحت قناع النقاط النظامية . فمن
الواضح انه من المؤلم لها أن تستمع ولو لمرة واحدة الى الحقيقة بشأن النظام الذي تعمله هنا .
وانا ما سمحت لي - سيادة الرئيس - فانني أعتزم أن أشرع في بياني من النقطة التي قوطعت
عندها تماما .

لعل الممثلين يذكرون انه قبل وقت ليس بالطويل من نشر المقالة المذكورة في مجلة " فوربيس "
اشترك صدام حسين التكريتي في تنفيذ حكم بالاعدام ضد ١٥ من كبار قادة حزب البعث ، وكان
بعضهم من أقرب مستشاريه .

ان ما يبدأ في القمة ، يتغلغل بطبيعة الحال الى صفوف النظام ، ان هذا القمع الشرير
لحقوق الانسان والحريات السياسية في العراق ، أصبح مؤيدا تماما بالوفاثق الان ، فقد أعرضت
هيئة العفو الدولية في تقريرها السنوي لعام ١٩٨١ عن قلقها ازايا العدد الكبير لأحكام الاعدام
التي نفذت في العراق ، ان ذكرت هذه المنظمة انها تتلقى منذ ١٩٧٤ معلومات متعلقة بطائفة حكم
اعدام في المتوسط سنويا .

لقد نأبت العراق بصورة منتظمة منذ حصولها على الاستقلال في الثلاثينات على قمع الأقليات
العرقية الموجودة بها . فقد قتل الجيش العراقي في ١٩٣٣ مئات المسيحيين الأثوريين من الرجال

والنساء والأطفال وخلال الحرب العالمية الثانية ، كان هناك انقلاب في العراق ، جاء برشيد عيسى الكيلاني الى السلطة ، وهو من كان مشهورا بشيئين تعاونه مع النازيين ، والمذابح الدموية التي تمت ضد الطائفة اليهودية في بغداد . لقد انخرطت السلطات العراقية بصفة منتظمة ، على مدى ما يقرب من ربع قرن ، بعد الحرب العالمية في القمع الوحشي لأقلياتها الكردية ؛ ما أسفر عن مذبحة لآلاف وآلاف من الأكراد في منتصف السبعينات . وما لاشك فيه ان الوقت قد حان لكي تبحث الجمعية تشكيل لجنة معنية بممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الكردي في العراق ، وكذلك اقامة وحدة خاصة - في اطار الأمانة العامة للأمم المتحدة - لحقوق الأكراد في العراق ، وفي الوقت المناسب ، يمكن أن ترتقي هذه الوحدة الى مرتبة الشعبة . وحيث ان العراق كانت حتى العام الماضي ، عضوا محترما في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان ، ما لاشك فيها انها سوف تتبنى القرارات الرامية الى تحقيق هذه الغاية ، بل حتى انها قد تتحمل النفقات المالية المترتبة على ذلك من عائداتها من النفط .

ولا يقتصر القمع في العراق على الأفراد ، ان يخضع الكثير من السجناء من كافة المجموعات داخل المجتمع العراقي لتعذيب وحشي .

ان من يراقبون حقوق الانسان ، وجدوا انه من الضروري أن ينشروا تقريرا خاصا في نيسان / ابريل ١٩٨١ ، مشفوطا بتفاصيل طبية وغيرها من الأدلة عن تكرار استخدام التعذيب والارهاب . ورغم كل ذلك ذكرت " كريستيان سيانس مونيتور " في المقالة التي ذكرتنا من قبل ما يلي :

" يبدو من المرجح ان حسين سوف يبقى - لا لشيء الا للوحشية التي تخلص بها من أعدائه في الداخل " .

لقد وجدت هذه النتيجة التي خلصت اليها " كريستيان سيانس مونيتور " ، توضيحا مناسباً في بلدة الدجيل في تموز / يوليو الماضي ، في حادثة لم يلق عليها الضوء سوى هذا الأسبوع فقط ، ودمي توضح أن السلطات العراقية قد حاولت أن تخفيها عن انظار العالم . ووفقا لما ذكرت " لندن ايكونوميست " في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، فقد انمعت بلدة الدجيل التي تقع على بعد ٤٠ ميلا شمال شرقي بغداد من على الخريطة تماما .

ففي أعقاب محاولة لاغتيال صدام حسين التكريتي ، وانني أقتبس هنا من " الايكونوميست " :
 " قرراً أن يجعل من مركز الاستيا هذا عبءاً لمن لا يعترف به ، لقد كان هناك حوالي
 ١٥٠ اصابة في ساعتي القتل اللتين أعقبتهما محاولة الاغتيال . وبعد ذلك اختفت ١٥٠ طائفة
 ببساطة . وأرسل من تهق من الرجال الى شمال العراق ، في حين أرسل بالنساء والأطفال
 الى الجنوب . وبعد ذلك قامت جرارات البولند وزور بدك المدينة " .
 فهل يمكننا أن نتوقع من هذه الهيئة أن تهدي مزيداً من القلق اذاً هذا الحدث المروع
 أم انه سيصبح مثالا آخر لتزامن المعيار المزوج الذي ينتشر في هذه الجمعية ؟
 في غرب العراق تقع سوريا ، وهي بلد يتضمن نظامها مختلف أسباب النزاع في الشرق الأوسط
 بل انها أيضاً في حد ذاتها قد أصبحت سبباً لعدم الاستقرار الاقليمي المزمع . وطبيعة الحال ،
 ليس هناك حاجة الى الاسهاب في ذكر عدم وجود العلاقات المتبادلة بين نظامي البعث الشقيقتين .
 في دمشق وبغداد ، ان هذا الأمر معروف جيداً . فالمشاكل الدولية الحادة التي خلقتها سوريا
 تنبع الى حد كبير من وضعها الداخلي .
 فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى وصول النظام الحالي الى السلطة في ١٩٧٠ ، وقع
 اثني عشر انقلاباً في سوريا . كانت معظمها انقلابات دموية . والنظام الحالي ما هو الا نظام اقلية
 يتألف معظمه من أعضاء الطائفة العلوية . وهو يركز على حراب الأخوين حافظ ورفعت الأسد .

ولا يزال هذا النظام يستخدم حالة الطوارئ المعلنة منذ ١٩٦٣ لتبرير الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الانسان الاساسية ، بما في ذلك تلك التي يكفلها رسميا الدستور السوري .

وكان آخر مثال على لانسانية النظام السوري تجاه السوريين ، هو ما وقع بطبيعة الحال في مدينة حماه ، في شهر شباط / فبراير من هذا العام عندما تمت ، حسب التفسير العبقري الذي افضى به ممثل سوريا في اللجنة الثانية في الدورة الحالية للجمعية العامة ، تصفية بعض " المنحرفين " . والواقع ، كما أوردت صحيفة " واشنطن بوست " في ٣ ايار / مايو ١٩٨٢ ، هو ان مدينة حماه تعرضت لثلاثة اسابيع متتالية لقصف لا هوادة فيه بالمدفعية والدبابات من جانب القوات الموالية لأخوين الاسد . لقد تحولت المناطق المجاورة كلها الى حطام ، وقتل الاف الافراد ، ويتم ما يقدر بعشرين الف طفل . وذكرت تقارير اخرى ، ومن ضمنها تقرير لهيئة الاذاعة البريطانية ، ان عدد القتلى تجاوز ١٥٠٠٠ شخص . وفي ضوء التعليقات السورية حول الموضوع ، قد لا نأخذ اذا ما استنتجنا انه من المحتمل ان تعتبر سوريا ان تصفية ١٥٠٠٠ " منحرف " وتيتم ٢٠٠٠٠ طفل حدث عادي في ذلك البلد ، وانها قد اعدت هذه الطريقة للاحتفال بصورة لائقة بانتهاك فترتها كعضو مستكمل لشروط العضوية في لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان .

ان سوريا ، شأنها في ذلك شأن جارتها العراق متهمة ايضا من قبل هيئات المراقبة الدولية بكثرة اعمال التعذيب وعطيات الاعدام التي تجرى دون محاكمة وهي كذلك موضوع لواحد من اطول التقارير القطرية التي صدرت خلال العام الماضي . وبما ان هذه المواد متوفرة لكل اعضاء الجمعية العامة فلن اقتبس منها باستفاضة . ولكنه من الجدير بالذكر مع ذلك ان تلك الهيئات تشعر بالقلق ازاء الادعاءات القائلة بأن قوات الأمن السورية مسؤولة عن الاغتيالات التي ارتكبت في الخارج ضد شخصيات بارزة تعيش في المنفى وتسعارض النظام الدموي لأخوين الاسد . وبهذا التصرف فإن الحكام السوريين يتبعون طبعا المثال الذي وضعه النظام الليبي الشقيق ، نظام معمر القذافي ، الذي سيشرف لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان بعضويته ابتداءً من الشهر المقبل . ومن المناسب وقد اوشكت مدة عضوية سوريا على الانتهاء ، ان يخلفها نظام يلتزم بنفس القدر باحترام حقوق الانسان .

ومنذ الدعوة الاولى في شباط / فبراير ١٩٨٠ الى التصفية الجسدية لاعداء الثورة ، قتل او اصاب ما يربو على اثني عشر من الليبيين المدنيين في محاولات الاغتيال ، في اوربا ، والولايات

المتحدة ، والشرق الاوسط . ولم تمتد يد العقيد القذافي الطويلة الى اعدائه في الخارج فحسب ، بل انها نسقت ايضا شبكة ارهابية عالمية ، تمتد من الشرق الاوسط ، الى افريقيا واوربا وآسيا . وانتهى المطاف بالاسلحة التي زود بها الاتحاد السوفياتي ليبيا - ويفترض انها اسلحة من اجل السلم - في ايرلندا والغلبين واثيوبيا . اما في افريقيا ، فان تدخل العقيد القذافي في تشاد امر معروف جدا بطبيعة الحال ، فقد زجت روح المغامرة التي تتسم بالاستهتار ، بجنوده في بلدان اخرى مثل اوغندا ، في محاولات فاشلة لانقاذ نظم حكم مستنيرة ، كظام حكم عيدي امين . وان تدخل القذافي في شؤون الشرق الاوسط لا يقل جسامة عن تدخله في افريقيا . لقد وصفه جيرانسه في اذاعة تونس ، في ٥ شباط / فبراير ١٩٨٠ بالعبارات التالية :

" رجل مصاب بجنون العظمة يسيء انفاق ثروات بلده ، ويستخدمها لتكديس الاسلحة وتمويل الارهابيين من كل الجوانب ونشر الفوضى في البلدان العربية " .

كذلك فان زميله الافريقي والعربي ، الرئيس نميري ، رئيس السودان ، ذكر ذلك ببلاغة اكثر عندما قال ان القذافي " يعاني من ازدواج في الشخصية وكل من هاتين الشخصيتين شرير " ، وقد ورد هذا في صحيفة " ندى نيوريبابليك " في عددها الصادر في ٧ آذار / مارس ١٩٨١ . ولقد ذكر العقيد القذافي ، من موقعه الامن في طرابلس ، الكثير عن الاحداث التي وقعت في لبنان هذا الصيف . كما انه اشار مرة اخرى بمناسبة الذكرى السنوية للثورة الليبية في ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، الى مشورته الخالدة للفلسطينيين بالانتحار ، حيث قال :

" كنت اود ان يدخل الفلسطينيون في معركة انتحارية حتى النهاية ، لان هذا افضل طريق بالنسبة لهم " .

ومرة اخرى ، قال القذافي علانية ما كان غيره من الحكام العرب ، يفكرون فيه ، ولكنهم كانوا يرون ، لاسباب تكتيكية ، انه من الافضل اخفاء ، ان العقيد القذافي باقتراحه على منظمة التحرير الفلسطينية الانتحار ، يكون مخلصا للأسس الحقيقية التي يقوم عليها ادراك الحكام العرب لهذه المنظمة . وقد كان هناك ، من الناحية السطحية على الاقل ، تناقض شديد بين كلمات العقيد القذافي هذه وكلمات مناصري منظمة التحرير الفلسطينية في هذه الهيئة ، الذين يسعون الى اخفاء دوافعهم الحقيقية وراء سيل من النشاط المتصل والخطب البلاغية الطائشة ، في دورات استثنائية طارئة ، مستأنفة على سبيل الاستعجال ، دورات تميز ميل الزعماء العرب الى النفاق والخداع حتى تجاه " اخوتهم " العرب .

وفي هذا يكمن السبب الحقيقي وراء الوقت المغالى فيه الذى يكرس لهذا الموضوع . والمقصود من هذا الوابل من الخطب البلاغية هنا هو اسكات صوتي الواقع والحقيقة اللذين يدركهما بوضوح العالم بأسره فيما يتعلق بوقف العالم العربي الحقيقي تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ودورها في لبنان .

بيد ان بروز مشاكل لبنان الحقيقية من وراء ذلك السيل من الخطب البلاغية الجوفاء المعادية لاسرائيل هو امر يتفق لسوء الحظ كثيرا مع الانماط السلوكية للزعمة العرب . فلقد اقاموا اولا منظمة التحرير الفلسطينية الارهابية ، وتولوا تنظيمها لغرض مضايقة بلدى وتدميره في نهاية الأمر . ثم ألقوا ، بهؤلاء الارهابيين في الاردن ، وعندما عاد عليهم هذا المخطط بأثار عكسية ألقوا بمنظمة التحرير الفلسطينية على ظهر لبنان ، أضعف حلقة في السلسلة العربية . لقد رأى الزعما العرب في لبنان بلدا مضيئا مناسبا لمنظمة التحرير الفلسطينية . ونظرا لأن منظمة التحرير الفلسطينية ، التي كانت برقة ، قد تحولت الى وحش ضار ، كان ابقاؤها في لبنان هو التدبير المعقول بالنسبة لهم . ذلك ان هذا لم يؤد فقط الى زحزحة منظمة التحرير الفلسطينية من تحت اقدام الزعما العرب ولكنه اتاح لهم ايضا فرصا ممتازة : فلقد استفلت سوريا وجود منظمة التحرير الفلسطينية كذريعة لتدخلها العسكري في لبنان ، وهي عملية مولها عن طيب خاطر السعوديون ، وغيرهم من العرب الذين اصبحوا ممن اصحاب الملايين بسبب النفط . كما اشبع العراقيون والليبيون والبرانيون شهوتهم في التخريب ، والتخريب المضاد ، وتبادل القصف بالقنابل ، والاعتقالات . علاوة على انهم انفسوا في مخططاتهم السياسية البالغة النشاط - وكل هذا بمساعدة تعبوية من مختلف افرع منظمة التحرير الفلسطينية .

واصبح لبنان ، البلد الذى كان يوصف على امتداد فترة طويلة من الزمن بأنه البلد الديمقراطي الوحيد في العالم العربي ، رمزا حيا لما يمكن ان تفعله دسائس الزعما العرب بحق بلد ديمقراطي لا يقوى على مقاومتهم . واعتاد العالم بيط ، ولكن بطريقة أكيدة ، على هذه الحقيقة ، وتجاهلها في فطرسة . لقد اصبح لبنان شيئا قابلا للاستهلاك ، وليس من وجهة نظر الحكام العرب فحسب . وكان من رأى الدوائر العليا في حكومات العالم انه من غير اللائق التكلم عما يجرى في ذلك البلد التعيس .

وكانت السنوات الاحدى عشرة التي انقضت على وجود منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ، متآكل سيادته ، والحرب الاهلية ، والغزو السوري وما تلاه من عمليات قصف سورية ، وعمليات القتل

والنهب ، كل هذه الامور كانت موضوع الصفحات الداخلية للصحف المتحفظة في نفاقها في الفسرب ، كما ان وسائل الاعلام قلما اوردت ارقام الخسائر الغزوة التي بلغت مئات الآلاف . لقد كان كل هذا على أية حال ، كما ذكر مثل الاردن في مجلس الأمن في الصيف الماضي "مسألة عربية داخلية" . ولكن من ينكر أن التفاصيل الخسيسة لتلك "المسألة العائلية" اصبحت سرا مكشوفاً معروفاً تماماً بطريقة مستترة في الخارج . ان العالم يعرف ، في واقع الحال ، ان الزعماء العرب كانوا ، لأسباب خاصة بهم ، وكثيراً ما تكون متعارضة تماماً ، يوجهون وينسقون ما تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان من أنشطة ضارة - داخل وخارج المناطق الواسعة التي وضعت تحت سيطرة افرع منظمة التحرير الفلسطينية المتعددة والمجموعات المنشقة عنها .

نعم ، كان يمكن للبنان أن يهلك في عيون القادة العرب — وفي عيون بعض القادة من غير العرب — لأنه كان ضعيفا . وكان يمكن للأردن أيضا أن يهلك . ولو لم يحسن الملك حسين التصرف ، ولو لم يقصف مخيمات اللاجئين ويضرب الحصار حول معازل منظمة التحرير الفلسطينية ، ولو لم يدك المناطق التي كانت تقاوم فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، لذهب الأردن أيضا ضحية ، مثله مثل لبنان . ولكن في الحساب الأخير فان منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها هي التي يستخدمها حكام العالم العربي الجشعون والأنايون والمتنازعون فيما بينهم . وهذه الحقيقة واضحة الى درجة لا يمكن انكارها .

لقد بذل القادة العرب كل ما في وسعهم ليستمر لبنان في القيام بدور المضيف المغلوب على أمره لمنظمة التحرير الفلسطينية لسبب بسيط هو أنه ما من أحد في العالم العربي يريد أي جزء من منظمة التحرير الفلسطينية — والسبب في ذلك وجيه جدا . فقبل كل شيء هم الذين خلقوا وحش فرانكشتاين هذا ، ويعرفون طابعه الحقيقي . من ذا الذي يتخلى عن سيادته لاساتذة الارهاب الدولي العظام ؟ ان الاحتفاظ بهم في لبنان أقل تكلفة وأكثر أمنا ؛ وبيقيهم ، هم واتصالاتهم المشبوهة ، بعيدا . هذا هو السبب الذي رفضت من أجله الحكومات العربية لعدة أسابيع قبول شاردي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت . ولم يمنح الارهابيون حق اللجوء أخيرا الا بعد أن أصبح من المؤكد بما لا يدع أي مجال للشك ، انهم ضربوا وأفرغوا من قوتهم ، وقسموا الى مجموعات لا تضر .

وقد رفضت سوريا ، جارة لبنان ، طويلا ان تقبلهم رغم حقيقة هامة ألا وهي أن ما يدعى المجلس الوطني الفلسطيني يتخذ دمشق مقرا له . فقد أراد السوريون منظمة التحرير الفلسطينية بعد قلع أنيابها . والرئيس الأسد يعرف كيف يتعامل مع هذا النوع من منظمة التحرير الفلسطينية . وينطبق نفس الشيء على الآخرين ، رغم التظاهر الغريب والزائف . ونظرا لما يتسم به النظام السوري ، ينتحل الرئيس الأسد في الساحة العربية دور منقذ منظمة التحرير الفلسطينية ، ويحصل على المكافآت المالية السخية نظير ذلك .

رغم اننا بيّنا تكرارا ، في مجلس الأمن وفي هذه الجمعية على السواء ، موقف اسرائيل فيما يتعلق بالوضع في لبنان ، من المناسب أن أعيد ذلك اليوم بايجاز .

تؤيد اسراييل الاستعادة الكاملة للسيادة اللبنانية وللاستقلال اللبناني وللسلامة الاقليمية اللبنانية ولوحدة لبنان ، داخل حدوده المعترف بها دوليا ، وتؤيد استعادة السلطة الشرعية لحكومة لبنان على طول ذلك البلد وعرضه .
وعند ما نتحدث عن استعادة سيادة لبنان ، نعني استعادة شعب لبنان للسيادة الحققة على لبنان وليس مجرد كلام فارغ لمثل هذه السيادة الذي استخدم كستار تسعى وراءه المصالح الدخيلة الى ابقاء لبنان وشعبه تحت قبضتها . لقد برهنت تجربة السنوات الأخيرة أن سيادة لبنان قد أصبحت خدعة ولم تعد موجودة الا بالاسم ، بعد أن أساء اليها الذين حولوا لبنان الى قاعدة للعدوان والارهاب الدولي . ينبغي ألا يتكرر هذا . وبالتالي فان من الأساسي أن تسحب جميع العناصر غير اللبنانية نفسها دون استثناء من أرض لبنان ، وأن يمكن الشعب اللبناني من أن يمسك بزمام أموره . فلبنان لا يعود حقا الا الى الشعب اللبناني واليه وحده .

ليس لاسراييل أية أطماع اقليمية على الاطلاق في لبنان . ولا نطمع حتى بشبر واحد من أرض لبنان . ولا نريد أن نبقى في لبنان أو في أي جزء منه . ولكن يحق لنا أن نطالب باتخاذ الترتيبات المناسبة للحيلولة دون استخدام لبنان ، كما استخدم سنوات عديدة ، نقطة لانطلاق الهجمات الارهابية على سكان اسراييل المدنيين . ولنا الحق في أن نطالب بوضع ترتيبات محددة تحول دون القيام بأعمال عدائية من أرض لبنان ضد اسراييل وضد مواطنيها بصورة دائمة وموثوق بها .

ليست لدى أحد في الشرق الأوسط رغبة أكثر مما لدى اسراييل في أن يرى استعادة سيادة لبنان وحل صراعاته الداخلية وازالة المحتلين السوريين وكبح جماح منظمة التحرير الفلسطينية وعودة الحرية والهدوء الى تلك الأرض التي مزقتها الحرب . وستبذل اسراييل كل ما في وسعها للمحافظة على علاقات حسن الجوار مع لبنان . واسراييل تحب السلام للبنان ومع لبنان . اذ ليس بين اسراييل ولبنان أي خلاف ، وانما مع من يريدون اخضاعه . من المحزن أن تفوت هذه الجمعية فرصة أخرى لتناول المشكلات الحقيقية التي تكتنف الحالة في الشرق الأوسط ؛ وما قيل في المناقشة بشأن النزاع العربي الاسراييلي في الاسبوع الماضي تم تكراره الى درجة مملة في مناقشة هذا الاسبوع .

ان الشرق الأوسط منطقة واسعة ؛ ومشكلاته عديدة ومعقدة ، وما يترتب عليها يؤثر على العالم بأسره . ان العرض المتكرر والمشوه للنزاع العربي الاسرائيلي هنا ، وهو نزاع يقتصر على زاوية صغيرة من المنطقة ، لا يمكن الا أن يؤدي الى استنتاج أنه ليس في نيّة هذه الجمعية مناقشة المشكلات الحقيقية ولا بذل أية محاولة لحلها على الاطلاق .

السيد فرالسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في السنة التي انقضت منذ المناقشة الأخيرة للجمعية العامة بشأن الشرق الأوسط ، شهد العالم سلسلة سريعة من الأحداث العنيفة والمفجعة في المنطقة ، تسببت في معاناة انسانية ودمار مادي واسع النطاق . ان الخسائر في الأرواح والدمار في أعقاب غزو اسرائيل للبنان قد سببت صدمة وجزعا في جميع أنحاء العالم .

ورغم توقف الأعمال العدائية الرئيسية مازال الوضع في لبنان أبعد ما يكون عن الوضع الطبيعي . وما زال السكان المدنيون يعانون من الضيق والحرمان ، وما زال ١٠٠٠٠٠ فرد من القوات العسكرية الأجنبية في هذا البلد . لقد أعلنت الحكومة اللبنانية أكثر من مرة رغبتها في انسحاب جميع القوات الأجنبية من جميع أراضي لبنان ، وللأسف لم يتحقق ذلك حتى الآن . ان حكومة النرويج تناشد الدول التي ترابط قواتها العسكرية داخل حدود لبنان أن تستجيب لنداء الحكومة الشرعية لهذا البلد وأن تسحب قواتها . ان قرارى مجلس الأمن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) يجب أن ينفذا . واننا نشيد بجهود الوسيطيين الامريكانيين فيليب حبيب وموريس دريبر في السعي الى تسهيل الانسحاب السريع لجميع القوات الأجنبية من لبنان ونؤيد تلك الجهود . ان الانسحاب الكامل سيتيح للحكومة اللبنانية الفرصة لتعيد فرض سلطتها ، وبالتالي سيمكنها من تركيز الجهود الضرورية جدا لاعادة بناء البلاد التي دمرتها الحرب . ويمكن لانسحاب جميع القوات الاجنبية أيضا أن يعطي دفعة ايجابية ملموسة للسعي الى ايجاد تسوية سلمية شاملة ودائمة في الشرق الأوسط .

ان مثل هذه الدفعة ستلقى ترحيبا استثنائيا كبيرا خاصة انه في أعقاب الحرب في لبنان حدثت بعض التطورات الايجابية التي بعثت الأمل في الشروع مجددا في عملية السلام .

ومن هذه الأحداث المشجعة خطة السلام التي عرضها رئيس الولايات المتحدة في ايلول/سبتمبر الماضي ١٩٨٢ . وتجدر الاشارة بهذه الخطة لواقعيتها وروحها البناءة . وترى الحكومة النرويجية أن هذه الخطة تشكل أساسا مفيدا للمساعي الرامية الى ايجاد التسوية السلمية الشاملة . وبالمثل ، فان مجموعة المبادئ التي اتفق عليها رؤساء الدول العربية في مؤتمر قمة فاس في ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، تتضمن عددا من العناصر الايجابية البناءة الجديدة يمكنها الاسهام في انجاح عملية السلام .

ان الحالة الراهنة في الشرق الأوسط تقدم بعض الاحتمالات لاجراء مفاوضات بناءة ومثمرة ، وهي نتيجة تعود جزئيا لتلك المقترحات الأمريكية والعربية التي أشرت اليها لتوى . ولكن يجب التأكيد مع ذلك بأن الحالة لاتزال مضطربة ويمكن بسهولة أن تتدهور مرة أخرى . لذلك فانه من الضروري بمكان أن تتحلى الأطراف المعنية بالاعتدال وضبط النفس ، والا فستضيع الفرصة لاحراز التقدم نحو الحل السلمي .

وانطلاقا من هذه الخلفية ، لا يمكننا الا أن نشعر بالقلق ازاء قرار الحكومة الاسرائيلية بالمضي في خططها لاقامة المزيد من المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة . ان الحكومة النرويجية تشجب هذا القرار الذي لا يعود الا بالآثار السلبية على المناخ السياسي العام في الشرق الأوسط ، وتحث الحكومة الاسرائيلية على اعادة النظر في قرارها هذا .

ان حالة المدنيين الفلسطينيين المتبقين في لبنان مزعجة . ومن الضروري القيام بعمل انساني واسع النطاق للتخفيف عن هؤلاء الذين يعانون في هذه المحنة الصعبة . وفي هذا الصدد ، اننا نناشد كافة الأطراف المعنية بذل كل عون ممكن لأنشطة وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (الاونروا) ، لمنفعة المدنيين الفلسطينيين في لبنان .

ترى الحكومة النرويجية أن العناصر الأساسية للتسوية السلمية العادلة الدائمة والشاملة ، واردة في ميثاق الامم المتحدة وقرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وأهم هذه المبادئ في رأينا هي العناصر التالية : أولا ، عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ؛ وثانيا ، حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دلييا .

والشرط الأساسي المسبق الثالث للسلم الدائم في الشرق الأوسط هو الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وتنفيذها ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير . ان هذه المبادئ الأساسية مجتمعة توجد توازنا بين المصالح الحيوية للأطراف المعنية . وعلى أساس اعتراف الأطراف المتبادل بهذه المصالح الأساسية فقط يمكن تحطيم هذه الحلقة المفرغة من العنف ، والكراهية ، والريبة التي ظلت سائدة لعدد كبير من السنين .

وقد بات من الواضح انه لا يكفي اعلان هذه المبادئ بصورة مجردة بل يجب ترجمتها الى عمل سياسي . فمن جانب اسرائيل ، ذلك يعني الانسحاب من الأراضي التي قامت باحتلالها منذ حرب عام ١٩٦٧ . ومن جانب الفلسطينيين والبلدان العربية ذلك يعني الاعتراف باسرائيل وحقها في الوجود داخل حدود معترف بها دوليا .

اننا نرى أن المشكلة الفلسطينية لاتزال جوهر النزاع في الشرق الأوسط . ولا يمكن ايجاد حل الا في اطار المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية ، بما في ذلك ممثلين عن الشعب الفلسطيني . لأنه لا يمكن توقع قبول الفلسطينيين المسؤوليات المترتبة عن أي حل سلمي ما لم يكن لهم أنفسهم رأي في المفاوضات المؤدية لهذا الحل .

عبر السنين وعلى ما يبدو وأن الأمم المتحدة كانت تركز الكثير في الوقت والجهد للنزاع في الشرق الأوسط . ولكننا لسنا على قناعة بأن تأثير المناقشات والقرارات يتزايد بما يتناسب مع عددها . وبالرغم من ذلك ، فان قناعة حكومتي هي انه بإمكان الأمم المتحدة أن تلعب دورا هاما في أية مفاوضات تدور في المستقبل بشأن التوصل الى حل سلمي شامل في الشرق الأوسط . وكما أوضح الأمين العام في تقريره السنوي عن سير عمل المنظمة ، أن الأمم المتحدة ، أو مجلس الأمن على وجه التحديد ، هو المكان الوحيد في العالم الذي تستطيع كافة الأطراف المعنية أن تجتمع فيه حول نفس المائدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٠٥